"إدارة غزة المستقلة"..خطوة تنفيذية لـ"صفقة ترامب"!

كتب حسن عصفور/ نعم، ما يحدث لقطاع غزة، من حصار شامل، وبمشاركة مباشرة وعملية من حكومة محمود عباس، هو جريمة حرب بكل أركانها، وحق المواجهة مشروعة بكل السبل الممكنة لمواجهة هذه الجريمة الإنسانية الكبرى..

حصار لم تعرفه أي منطقة في حاضرنا، وربما في ماضينا، حتى من قبل العدو القومي نفسه، لولا أنه وجد طلبا وتشجيعا رسميا من "الحكم العباسي"، فكل من بالقطاع وبمختلف مكوناته الاجتماعية، قرابة المليوني انسان يصرخون ليل نهار، وصل الأمر بالكثير من العائلات البحث عن قوتها اليومي في "حاويات الزبالة"، دون أن تهتز أي من مشاعر المحاصرين، وبالطبع على رأسهم "البحبحاني محمود رضا"..

نعم، الجوع كافر، وحقا قالها ابو ذر الغفاري والامام علي بن ابي طالب، "عجبا لمن لا يجد قوت يومه لا يخرج شاهرا سيفه"..

لكن السيف هنا دفاعا عن كرامة وقوت، وليس بقطع رأس الضحية وترك المجرمين، وما يحدث اليوم من إطلاق دعوات سياسية تتكاثر تحت مسميات مختلفة، مستغلة الحصار الكارثي الظالم، وبالتحديد ما وجد له صدى أوسع مؤخرا في الدعوات التي تنتشر على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، لما يسمى بتشكيل "إدارة غزة المستقلة"، للبحث في مصير الحصار..

الدعوات، ليست كلها بريئة أبدا، وهي تلعب على كيفية استغلال الحصار الأسود، من أجل تمرير فكرة "أشد ظلامية سياسية" على أهل القطاع، فكرة تحاول استبدال الحصار الإنساني بـ"خيانة وطنية"، عبر اشكال ملتبسة من التكوين السياسي في القطاع..

فكرة "إدارة غزة المستقلة"، وقبل أي شرح تفصيلي هي عمليا الوجه القذر سياسيا ووطنيا لـ"صفقة ترامب الكبرى"، التي بدأت تتحرك نحو التنفيذ، ولم يعد يفصلنا عنها كثيرا من الوقت، وفقا لتصريحات الملك الأردني عبدالله، أسابيع قليلة (شهر مارس)، ويبدأ ترامب ارسالها ربما عبر "تغريداته الخاصة"، باعتبارها "أمرا تنفيذيا" وليس رأيا..

لا يمكن على الاطلاق اعتبار انتشار الحديث عن "إدارة غزة المستقلة" خاصة من شخصيات غالبها منتم أو محسوب على حركة حماس، سوى انها تمهيد سياسي عملي لتنفيذ "صفقة ترامب"، تحت راية استغلال الحصار الظالم..ولم يعد سرا في أن "قطاع غزة مستقلا" دولة أو كيانا أو إدارة خاصة، هو أحد أهم عناصر تلك الصفقة الترامبية الكبرى..

ولذا مهما حسنت النوايا، وأقسم البعض أيمانا بأنها "فكرة بريئة" فهي بالنهاية وجه آخر للمؤامرة الكبرى، ونؤكد مجددا، بأن "جهنم مليئة بأصحاب النوايا الطيبة"، فعالم السياسية لا يعرف لتلك النوايا مكانا، وكل نية طيبة دون حساب مهما كانت "براءة القائل" هي عمليا مكمل عملي لمخطط تآمري يدق أبواب المشهد السياسي..

ظلامية الحصار وتشديده، وخاصة في العام الماضي، ومنذ أن اعلن عباس قراراته "العنترية" بحصار القطاع في أبريل 2017، وطارد كل ما يمكن اعتباره "معارضا محتملا" للمؤامرة الكبرى بكل أشكال "الرذيلة السياسية"، وخاصة في قطع أرزاق آلاف من المواطنين"، هو جزء تمهيدي للمخطط الكبير..

الحصار الظالم هو قوة تنفيذية لدفع أهل القطاع أن يتعلقوا بأي قشة تنقذهم من غرق انساني يحيط بهم..ومن خطط له يعلم يقينا انه قد يصل الى مبتغاه كلما زادت شدته، وسدت كل أبواب النجاة للغرقى سوى "قشة ترامب" التي بدأت تلوح في بحر الظلمات..!

مواجهة الحصار طريقه ليس "إنقاذا غير وطنيا"، ولكن بسبل عدة وقوة فعل مختلفة، وأن تدرك كل قوى الشعب وخاصة من هم بالضفة الغربية قبل قطاع غزة، ان إسقاط مؤامرة ترامب يبدأ بإسقاط الحصار، وأن صمت تلك القوى، وخاصة حركة فتح رافعة الثورة الفلسطينية، تحت ذرائع خادعة على موقف رئيسها في المشاركة بالحصار، هو أيضا جزء من تنفيذ المؤامرة..

الصامت على الحصار هو شيطان سياسي أخرس، ومن يشارك به هو شيطان سياسي فاعل..

قطاع غزة، يملك طاقات هائلة للخروج عن كل أشكال التطويق، ولكن على حماس قبل أي طرف آخر، أن تكف عن استخدام قواتها الأمنية لحصار رافضي الحصار..تتوقف عن الخداع بأنها رافضة للحصار، ولكنها تستخدم كل أشكال القوة لمنع أي حراك تعبيري حقيقي لرفضه..

حماس بسلوكها ألأمني هي جزء من الحصار، وكأنها تسعى لـ"خطف قطاع غزة" ثانية باسم مستعار!

ليس هكذا تورد الإبل لرفض الحصار والمؤامرة..فطريقه بين وبين جدا..غضب حقيقي في الضفة لكل من يرفض "الصفقة الكبرى"، وغضب غزي عام وشامل ليصبح مواجهة الحصار "حراكا شعبيا"، وليس ندوات في فنادق ترمي لفصل ما لم يمكن فصله..!

ملاحظة: زيارة الرئيس عباس الى الأردن اليوم 29 يناير لن تكون كما غيرها من زيارات سابقة..دققوا جيدا في تصريحات الملك عبدالله حول "صفقة ترامب" وبعدها قيموا قيمة الزيارة..وبكرة مش بعيد!

تنويه خاص: حماس "المصونة" منعت النساء من حضور مبارة كرة قدم ..مش بتقولوا ليل نهار أنكم تركتوا الجمل بما حمل..شكلكوا بتحكوا عن جمل غير "جمل غزة"..بطلوا استهبال..عفكرة منيح قادة حماس تقرأ تقرير الشيح الجوجو عن نسبة الطلاق في زمنها "الإيماني"!

اغتيال يحيى عياش خطوة لفك ارتباط اسرائيلي بأوسلو !

كتب حسن عصفور/ في يوم 5 يناير 1996 أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال القيادي في كتائب القسام يحيى عياش في مدينة غزة، التي وصلها صيف 1995، قادما من الضفة الغربية أثر اطباق الحصار عليه بعد سلسلة عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال وكيانه، منحته لقب "المهندس"..

إغيتال "المهندس" يحيى في ذلك التوقيت جاء بشكل مباشر لخدمة اليمين المتطرف الاسرائيلي، عشية قرار اجراء الانتخابات أثر إغتيال رئيس الوزراء

الاسرائيلي اسحق رابين، شريك الخالد ياسر عرفات في اتفاق أوسلو، بعد مظاهرات شارك فيها عشرات آلاف من عناصر اليمين واليمن المتطرف وكل "أعداء السلام" مع الفلسطيني، حيث إتهم بأنه تخلى عن "أرض اسرائيل في يهودا والسامرة" و"حلمهم التهويدي" في الضفة والقدس وخاصة حائط البراق (قبل ان يقدم لهم هدية من فريق محمود عباس)..

مظاهرات قادها مجرم الحرب الراحل شارون ومعه بيبي نتنياهو، وضعت الشعارات النازية على صور أبوعمار ورابين، وألبست رابين "الكوفية" الفلسطينية إمعانا في الاتهامات..ولم تمض فترة طويلة على تلك المظاهرات حتى أقدم أحد عناصر تلك القوى المعادية للسلام على إغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي بعد التوقيع على الاتفاق الانتقالي في سبتمبر 1995، الاتفاق الخاص بالضفة والقدس، في شهر نوفمبر 1995..

الإغتيال العلني ووسط حراسات لم تمنع القاتل، كان الرسالة الاسرائيلية الأبرز على طريق الغاء كل اتفاق مع منظمة التحرير..

في صيف 1995، وخلال مفاوضات الاتفاق الانتقالي قام جهاز "الشاباك" الاسرائيلي باعلام السلطة الفلسطينية، أن المهندس يحيى عياش قد وصل قطاع غزة، وأن ذلك سيفتح مشكلة كبيرة يجب أن يكون لها حل، كي لا تتدهور الأمور أكثر، خاصة وأعداء السلام يبحثون كل ثغرة أمنية لإستخدامها لعرقلة تنفيذ الاتفاق..

وبعد مباحثات توصل الطرفان الى "تفاهم"، أن لا تقدم قوات الاحتلال على أي عمل ضد يحيى عياش، مقابل أن لا يقوم بأي عمل ضد اسرائيل الى حين خروجه من غزة، وكانت الترتيبات تتجه الى أن يذهب الى السودان..

وبالفعل استمر التفاهم من صيف 1995 حتى 5 يناير 1996، أي ما يقارب الستة أشهر، تفاهم حافظ كل طرف على ما وعد، دون أي خلل، وكان الشهيد الراحل مثالا في الانضباط، تقديرا منه ومن حركة حماس على ما أقدمت عليه السلطة الوطنية، وباشراف مباشر من الخالد أبو عمار لحماية يحيى من أي عمل عدواني أو تصفية واغتيال..

وصباح يوم 5 يناير 96 حدثت الخطوة الثانية من الخروج عن مسار الاتفاقات فأقدمت سلطات الاحتلال باغتيال يحيى عبر هاتف محمول فخخته من خلال عميلها كمال حماد رجل الأعمال الذي قدم أخر خدماته للأمن الاسرائيلي قبل هروبه في ذات اليوم الى تل أبيب، يعلم كل حركات الشهيد، كونه يقيم في منزل من منازل "عائلة حماد"..إغتيال المهندس كان "هدية" رئيس الشاباك الاسرائيلي كرمي غيلون الى "أعداء السلام"، كونه يعلم يقينا أن حركة حماس، ومعها الحق، لن تقف مكتوفة الأيدي ليس على إغتيال المهندس فحسب، بل على الخديعة بعد الاتفاق..

واليمين المتطرف في تل أبيب كان يبحث عن عمل عسكري يمكن أن يفيدهم في الانتخابات، ولأن الشاباك يعلم يقينا رد الفعل القادم، كانت تلك العملية الدنيئة، وفعلا لم يمر وقت طويل حتى أعلنت حماس عن سلسلة من العمليات هزت دولة الكيان، لكنها بالمقابل هزت أركان الاتفاق، ففتحت الطريق لفوز اليمين المتطرف عدو الاتفاقات مع منظمة التحرير، فحصل نتنياهو وتحالفه على الأغلبية في انتخابات الكنيست نهاية مايو 1996 ، ويخسر شمعون بيريز.. فاز عدو الاتفاق لتبدأ رحلة تعبيد طريق الخروج التدريجي من عملية السلام وتدمير أسس الاتفاقات الموقعة..

لذا من يعتقد أن إغتيال المهندس يحيى عياش جاء انتقاما لأعماله ما قبل الوصول الى غزة، فهو ليس مصيبا، لكنه كان "الهدية الأهم" من رئيس الشاباك لليمين المتطرف، وربما للمخابرات الأمريكية حيث لم تكن الإدارة في حينه راضية عن ما حدث من اتفاق..

إغتيال المهندس يحيى كان جزءا من مسار تدمير عملية سلام، التي وضعت نهايتها العملية في قمة كمب ديفيد وقبرت رسميا، بإغتيال الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار في نوفمبر 2004، وكل ما تلى ذلك كان تغييرا في مسار لخدمة المشروع التهويدي، الذي بدأ يقطف ثماره الكاملة في هذه الأيام..

ملاحظة: لقاء وزاري عربي يعقد في عمان، يذهب اليه الطرف الفلسطيني دون أن يعرف ما يريد تحديدا، وتلك مصيبة بذاتها أن يكون ممثل القضية بلا وعي

لما يريد.. الأمل أن يعلن عن قمة عربية لكن متى وكيف واين ولشو..تلك هي المسألة!

تنويه خاص: اشاعت حكومة "الفتى رامي" أنها طالبت دولة الاحتلال باعادة خط كهرباء الى قطاع غزة..أهل القطاع لم يروا شيئا تغير فكان السؤال لمن دفعت يا رامي..لاسرائيل أم لصندوق آخر..عيب الي بتعملوه وبتقولوا بدكوا تواجهوا..شكلها المواجهة مع الشعب مش مع محتل الشعب!

البحث عن "رعاة للمفاوضات"..يا سلام عهيك "هدف"!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام تداولت وسائل الاعلام عامة، خبر استدعاء مدير مكتب منظمة التحرير في واشنطن للتشاور، واعتبر البعض أن تلك خطوة في سياق "صياغة موقف فلسطيني" ضد قرارات الإدارة الأمريكية بشان القدس والتهديد بوقف المساعدات، الى جانب الحملة المالية والسياسية ضد وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، بما تمثله من رمزية خاصة للقضية الأكثر تعبيرا عن القضية الفلسطينية، والنكبة الكبرى الأولى التي نجمت عن "إغتصاب فلسطين وتشريد ملايين من أهلها"..

وفجأة تقرأ خبرا ان المدير المستدعى للتشاور يواصل مهامه بشكل طبيعي من العاصمة الأمريكية، دون اعلان عن عودته، وكانت التصريحات التي كشفت انتهاء "التشاور" والعودة الى مكانه، ما أعلنه مدير مكتب المنظمة، بأن الرئيس محمود عباس أوصاه بـ"تصويب العلاقة مع الإدارة الأمريكية"، والتي يبدو أن عباس رأى أنها "إنحرفت عن مسار" كان متفق عليه..

تصريحات مدير المكتب، جاءت في سياق حملة سياسية منظمة يقوم بها فريق الرئيس عباس لما يسمى بـ"وضع القرارات الخاصة للمرحلة القادمة"، المفترض ان يناقشها المجلس المركزي يوم 14 يناير، كرد على التطورات الأخيرة الأمريكية - الاسرائيلية..

وبتدقيق في جوهر التصريحات العلنية لبعض أعضاء "الفريق الرئاسي"، يمكن الاستدلال بأنها تنطلق من التزام عباس ومن معه بـ"عملية السلام والمفاوضات"، لكن الخلاف على "رعاتها" بحيث لا تبقى الولايات المتحدة هي الراعي الوحيد لها، بعد أن خرجت عما كان متفقا عليه، دون أن نعرف أو يعرف أي فلسطيني ما هو "المتفق عليه، بين فريق الرئيس عباس والإدارة الأمريكية، وهل هناك "صفقة سرية" تم التوصل اليها خلال مفاوضات غير علنية، كما اشارات بعض المصادر قادها مدير مخابرات عباس وأمين سره المالي..

أحد أعضاء الفريق يوم الإثنين 8 يناير 2017، عضو تنفيذية المنظمة د.مجدلاني، في مقابلة مع وكالة محلية، أعلن أن الأمر الرئيسي الآن هو البحث عن رعاية جديدة للمفاوضات، وكسر الاحتكار الأمريكي وايجاد صيغة للرعاية التفاوضية تماثل رعاية الاتفاق النووي الايراني (5 + 1)، ولا نعتقد أن مثل هذه الأقوال تحتاج الى مزيد من التنفسير او اعادة شرحها..

الواضح جدا، ان الهدف المركزي الذي يبحث عنه الرئيس عباس وفريقه، وعشية وصول نائب الرئيس الأمريكي بنس الى المنطقة، هو تقديم تصور تفاوضي جديد، بدلا من القائم، وكأنها رسالة تعيد "تصويب" أقوال محمود عباس في "لقاء إسطنبول" بأن الولايات المتحدة وضعت نفسها خارج الرعاية التفاوضية، بقرار ترامب، ثم كررها ثانية في لقاءات لاحقة، وأعاد قولها بعضا من "مريديه السياسيين"..

ما دام الهدف المركزي الآن للفريق العباسي هو البحث عن إحداث "تعديل جوهري" في الرعاية التفاوضية، فما هو دور المجلس المركزي المفترض ان دعوته جاءت لـ"صياغة رد استراتيجي" مزلزل، وفقا لوصف البعض الفتحاوي، فهل يكون هدف الجلسة منح الرئيس عباس فرصة جديدة للبحث في "أفضل السبل" لإعادة الاعتبار لعملية السلام والمفاوضات، وتحديد شكل الرعاية وأطرافها، اي تحسين "لرعاية العملية"، وليس خروجا من عملية لم يعد لها اي قيمة سياسية، سوى أنها تمنح دولة الكيان الفرصة لتكريس مشروعها الاستيطاني - التهويدي في الضفة والقدس..

الاصرار على أن الهدف المركزي لا زال هو "عملية السلام والمفاوضات"، ليس سوى استمرار في ذات الطريق الكارثي الذي أنجب "الحالة اللقيطة" للمشهد السياسي القائم..تهويد واستيطان واعلان سيادة للمحتل، وتهمميش قضايا القدس واللاجئين، ونقل النقاش حولها الى جوانب أخرى..

الحديث عن "قلب الطاولة ووضع استرتيجية جديدة جذرية"، لا يمكنه إطلاقا أن يتماثل والحديث المستمر عن الالتزام بعملية السلام التفاوضية وفق اسسها ولكن مطلوب تغيير راعيها..فتلك هي المهزلة الكبرى التي يمكن أن تكون، والخدعة الكبرى التي سيحاول فريق عباس تمريرها في المركزي القادم، ليأخذ "شرعية مضافة" لمساره السياسي..

من يريد "قلب الطاولة" يبحث سبل "الانقلاب الشامل" في أسس المواجهة، وليس "صراخا" ينتهي بأن المطلوب "تصويب العلاقات مع الأمريكان" ليس إلا..

"الحنجلة السياسية" تدق الباب التسووي وليس غيره، ومن يتوهم أن فريق عباس لديه غير ذلك، ليس سوى "طفل سياسي غير مفطوم"..ولن نقول لكم بعد أيام ألم نقل لكم، لأن من لا يرى من الآن حقيقة المناورة ليس له نصحا بل سيكون "قذفا" بما يمكن قذفه..!

ملاحظة: تقرير أجهزة أمنية اسرائيلية تشير لمخاوف من فتح ملفات جرائم حرب الكيان ضد الفلسطينيين وخاصة ضد أهل القطاع، هل من مستفيد من ذلك ليستخدم السلاح الذي تم تجميده ترضية لـ"السيد الكبير" اللي أهانهم شر إهانة!

تنويه خاص: الاتهامات المتبادلة بين فتح (عباس) وحماس حول من عطل التصالح، تكشف كم أن الحال وصل الى درجة معيبة خالية من اي احساس وطني..ويقولون أن "المؤامرة خارجية"!

"التطبيل ليس حلا" لمواجهة "الصفقة الكبرى"..يا هؤلاء!!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك كثيرا مما ينتظره الفلسطيني ليعرف ملامح، أو بالأدق جوهر "الصفقة الكبرى"، التي بدأت أمريكا في صياغتها، ولم يبق منها سوى رتوش لتأخذ طريقها الى المسرح السياسي..

قبل ايام، اشار أمين سر تنفيذية منظمة التحرير الى بعض مما يتوقع أن تكونه صفقة ترامب، وجاء حديث نسب الى الملك الأردني عبدالله، لرئيس وزراء لبنان سعد الحريري، ليكشف جوهر عناصر "الصفقة الكبرى،" وتوقيت عرضها، محددا شهر مارس القادم، اي عمليا لم يعد بالامكان وقت كثير لرؤية تلك الصفقة، والتي قال الملك عنها، أنها ليست قابلة للنقاش، إما تقبل أو ترفض، هكذا هي صفقة بـ"الاكراه السياسي"..

عناصر الصفقة أكثر "سوادا" مما نشر عنها سابقا، من حيث الاعتداء على جوهر القضية الفلسطينية، قضية اللاجئين، ليس من حيث العودة الى وطنهم وفق قرار الأمم المتحدة عام 194، بل لتجريدهم من الإنتماء والهوية الوطنية الفلسطينية، وإعادة تغريبهم ثانية بأسماء مستعارة، ابرزها "التوطين"..فإغلاق ملف اللاجئين هو إنهاء لكل ما للحق الفلسطيني التاريخي من مكانة سياسية، ومقدمة لتهويد من تبقى حاملا مشعل راية الوطن والهوية في ارض 48..

ما كشفه الملك عبد الله، يستوجب استنفارا وطنيا شاملا، لو كانت هناك رغبة حقيقية عند الرئيس محمود عباس وفصيله ومن يؤيده (حقا أو باطلا)، ولنفترض كل الافتراض، ان المثل الشعبي التاريخي، من "يجرب المجرب عقله مخرب"، لا ينطبق على حالتنا، وأن نتجاهل كليا مسار عباس السياسي ومواقفه وكل ما فعل، وانه وفقا لمريديه" السياسيين والمصلحيين"، إجتهد أصاب وأخطأ، ولنبدأ بصفحة جديدة كي يمكن التوحد لمواجهة "الصفقة الكبرى" لتصفية القضية، ولن نفتح باب أن عباس وفريقه هم قبل غيرهم من ساهموا في رسم تلك الملامح، وان سقطوهم السياسي كان "غباءا" غير مقصود..

البداية، لخلق "جبهة كفاحية وطنية" لمواجهة الصفقة، تبدأ من الرئيس محمود عباس، هو قبل غيره، فمعه مفتاح التشكيل والتكوين، والبداية سلسلة قرارات لها علاقة بالانسان، لا تثقل كاهله السياسي، لكنها ترفع قيمته السياسية، قرارات

تعلن للشعب إلغاء كل قرار مس بالمواطن الفلسطيني عامة والغزي خاصة، وأنه وبعد أن أدرك حجم "المؤامرة" يعود الى "حضن الشعب" يدا بيدا لحماية "المنجز الوطني" الذي كاد يضيع نتاج سوء ممارسات سياسية خاطئة..

لا نبحث لفتح دفتر الحساب السياسي للرئيس عباس منذ قمة كمب ديفيد 2000 حيث هرب منه، وما تلاها من "حركات سياسية" تعاكست وموقف الخالد الشهيد الرمز أبو عمار، ولا سؤالا لقبول مخطط بوش في البحث عن "قيادة بديلة" لقيادة الخالد، ولا لما فتح الباب بالأمر الأمريكي للإنقسام، عبر بوابة الانتخابات..

كل ذلك نعتبره كان خطئا أو خطيئة، وجل من لا يخطأ، ولنعود للفلسطيني اليسوع لنتسامح "من كان منكم بلا خطئية فليرجمه بحجر"..الإصلاح السياسي هو الهدف، فهل لك ان تبدأ انت "هبة الاصلاح الوطني"..وتقود مسار التدوير نحو تعزيز الجبهة الوطنية المتحدة، دون "حقد سياسي" أو مكابرة فارغة، تبدأ من حيث يجب أن تبدأ، طريقا خالصا من كل ما فعلته سابقا قبل التحكم وما بعده..

التطبيل من زمر تائهة أو مصلحية لن يقدم للشعب أو لك أي إمكانية لمواجهة الصفقة، كل تطبيل أعمى هو خدمة عملية لتمرير الصفقة، استمرار المشهد كما هو دون تغيير جذري هو تمرير للصفقة، الصمت دون تحرك هو تمرير للصفقة، السفر الدائم دون الانتباه للوضع الداخلي أو إعادة ترتيب أولوويات العمل هو خدمة للصفقة..

المواجهة للخطر، ليس تصريحا "لغويا"، وليس هتافا من "شلة" لو مسست مصلحة أي منهم ستعرف سيادتك كم أنك أصبحت غريبا عن أهلك وشعبك..

المواجهة الحقيقية ووحدة العمل لصدها بيدك أنت وحدك، وليس بيد غيرك، لو اردت حقا المواجهة، إفعل ما عليك واجبا وطنيا، ولا تنسى ان قرارات المجلس المركزي الأخيرة لا تزال "أحرفا مطبوعة" لم تخرج من مكتبك، لم تبدأ بعد بالبحث في آلية تنفيذ أي منها، لم تنفذ حرفا منها، تنسيقك الأمني مفتوح بكل أبعاده مع العدو القومي.خصومتك لقطاع غزة قائمة..حقدك على مخالفيك بكل

أشكاله لا زال سيد موقفك..علاقاتك بالقوى الأساسية بالشعب مقطوعة الصلة، وبعضها يزداد توترا..

الرئيس محمود عباس، لو حقا اردت المواجهة، بجد سياسي، أنت تعرف الطريق، هو عكس الطريق الذي سرت عليه منذ أن أصبحت رئيسا ولا نريد القول قبلها..

لا تنتظر أبدا تأييدا من شعب أنت لا تفعل له ما يجب عليك فعله..الوحدة ليست "هتافا" في مسيرة"، والمقاومة ليس عيبا سياسيا، وعليك أن تدرك كل أشكال المقاومة مشروعة وصحيحة ولكن الاستخدام هو ما يكون وفقا لاتفاق وطني.

قبل فوات الآوان، عد لشعبك ليعود لك، ولا تستمر في مسايرة "المطبلين"..الوقت ليس سيفا فحسب بل نارا موقدة..

سارع بكل ما تبقى لك من "قوة" سياسية..لو رغبت حقا أن "تخرب بيت ترامب وصفقته الكبرى"!

ملاحظة: ما حدث في بيت لحم من "تشاجر" كان له أن ينتهي كما هي مشاجرات فصائلية حدثت كثيرا..الفضحية بيانات ما بعد "التصالح الشكلي"..هل حقا لغتها تخدم تشكيل "جبهة مواجهة"..المخزون السياسي فيها "كراهية الآخر" وليس غيره!

تنويه خاص: غادرنا بهدوء خاص غسان الشكعة الشخصية السياسية الذي كان يفتخر انه نابلسي بقلب غزي..كان مميزا بحبه لبلده ولمدينته ومسقط رأس أمه..وداعا غسان وسلاما لروحك التي تستحق السكون!

"الدولة الواحدة"..سذاجة سياسية وخدمة لـ"الحل الاسرائيلي"!

كتب حسن عصفور/ مع سرعة رياح "العدوانية الأمريكية الاسرائيلية"، وغياب القدرة الحقيقية أو تغييبها، لمواجهتها، يلجأ "البعض الفلسطيني"، قوى وأفراد اللجوء الى "الرؤى الغيبية السياسية"، وتبدأ رحلة البحث عن الشعارات والمواقف، دون أن يقف من يطلقها للتفكير في مدى صوابها أو دقتها..

يتصرفون، كمن يقع في "مصيبة شخصية"، ولا يجد لها حلا مباشرا، او يعجز عن توفير مقومات الحل، فيذهب الى "عالم السحر والشعوذة"، علها تقدم له الحل، وذلك ما لجأت له تلك الفئة السياسية الفلسطينية، مرددين العبارة الأرخميدسية الأشهر في الفرح بالمعرفة والاكتشاف "وجدتها"..عبر شعار "الدولة الواحدة هل الحل".

ليس صعبا على الاطلاق الحديث عن أي شعار سياسي، والأسهل دوما أن تذهب الى الشعار "الغيبي" كونه شعارا غير مرئيا، لكنه يقدم بعضا من "خداع عاطفي"، نتيجة العجز في التعامل مع الواقع السياسي بقدرة وقوة فاعلة..

ومؤخرا، تسابقت أوساط سياسية فلسطينية، بخاصة بعد قرار ترامب بشأن القدس، ثم قرارات دولة الكيان الأخيرة، حول فرض "السيادة على الضفة" وقانون الكنيست لـ"القدس الموحدة"، في الذهاب الى إعادة الكلام عن هدف "الدولة الواحدة"، أي دولة فوق أرض فلسطين التاريخية، المعروفة بحدودها من النهر الى البحر ومن رأس الناقورة شمالا الى رفح جنوبا..

من يلجأ الى طرح هذا الشعار، يحاول أن يبدو وكأنه "لبس العباءة الجيفارية" فجأة، وأنه اشهر "السلاح الأمضى" الذي كانت مختئبا لسنوات طويلة، وفجأة بات اللجوء اليه "حلا سحريا" لإدخال "الرعب " الى دولة الكيان، حكومة وسكان، ما سيجبرهم على تغيير المسار كليا والرضوخ لما ينادون..

والحق، انه لا يوجد شعار سياسي يحمل كمية من "الغباوة السياسية"، كما هذا الشعار، ليس من حيث أن "حلم الدولة الديمقراطية العلمانية فوق أرض فلسطين التاريخية"، ليس أملا منشودا يوما في زمن ما وعصرا ما، لكن الواقع القائم بكل مكوناته لا يمنح ذلك "الشعار" اي إمكانية أو قدرة يمكن البحث فيها، ولذا يبدو مثل ذلك ليس سوى وجه آخر لـ"السذاجة السياسية"..

ومن ناحية سياسية، يمكن اعتبار مثل هذه الشعار في الوقت الراهن، ليس سوى المشاركة الفعلية في تمرير "الحل الاسرائيلي التهويدي" للقضية الفلسطينية، وترسيخ مبدأ "الضم وفرض السيادة" على الضفة والقدس، إنتظارا للحل الديمغرافي يوما ما..

ونسأل هنا أصحاب نظرية "الدولة الواحدة"، ما هي مكانة قطاع غزة في هذه "المسالة الثورية جدا"، وهل سيقترحون ضمه رسميا لدولة الكيان في اطار الدولة الواحدة، أم أنه سيترك "وحيدا" كحالة كيانية خاصة دون هوية وطنية..اليس في ذلك تماثل حقيقي بل وتطابق كلي مع المشروع التهويدي لحل القضية الفلسطينية..

هذا "الحل" يقود الى تسليم كلي بسيادة المشروع التهويدي، وإعلان رسمي بردم المشروع الوطني الفلسطيني، مقابل

حل إنتظاري ليصبح فيه التكاثر الانساني هو الحل الممكن، بعد أن يصبح الفلسطينيين أغلبية سكانية، وعبر انتخابات "ديمقراطية" يمكنهم الفوز بها لإقامة "الدولة الديمقراطية العلمانية"، او انتظارا لـ"فتح اسلاموي" ينتصر لإزاحة الوجود الصهيوني من أرضنا..

عمليا هذا الحديث، ليس سوى هروب واضح وصريح من ترسيخ رؤية سياسية شاملة للرد على العدوانية الأمريكية الاسرائيلية، يمتلك الشعب الفلسطيني كل مقوماتها، بل أن هناك من عناصر القوة السياسية ما يمكنه أن يعيد رسم المشهد السياسي الإقليمي متناسقا مع الرؤية الفلسطينية، وليس كما تحاول قوى وأوساط لاشاعة الاحباط العام، ونشر روح الهزيمة بأشكال مختلفة، منها ما يبدو "ثوريا"، ومنها ما هو مباشر في خنوعة..

مشروع رؤية وطنية فلسطينية شامل الأركان، مضمونا وأهدافا وأدواتا، لكن لا يمكن الحديث عن "مضمون ثوري" بأداة مصابة بداء الشبهة الوطنية، ولا يمكن أن يكون هناك "غضب سياسي حقيقي"، وأدوات العمل ترتبط بالعدو القومي - الوطني بكل مفاصل حياتها اليومية والعامة..

مقدمات "الغضب السياسي الفلسطيني الحقيقي"، لا تبدأ بشعار سياسي بل بتشكيل "أداة سياسية" يمكنها أن تكون "رأس حربة وطنية"، تتقدم دفاعا عن مستقبل قبل أن تحمي تاريخ، أداة تدرك جيدا أنها لا يمكن أن تكون عنوان معركة شاملة وهي تقيم أفضل علاقات "التنسيق الأمني" مع عدوها الوطني، فتلك من سخريات القدر..

لا يمكن الحديث عن اعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، دون أن تعلن أداة الدفاع عن الدولة التي ستكون غالبية مكوناتها تحت الاحتلال..باعتبارها أداة تحرير وبناء في ذات الوقت..

وبدلا من الهروب "للحل الغيبي السياسي"، أعيدوا الإعتبار للمكون الوطني الفلسطيني وبه كل عناصر المواجهة، لكنها بالتأكيد ليس بأدوات باتت تمثل عبئا على القضية الوطنية برمتها..الحل في الواقعية الكفاحية وليس الغيبية السياسية..حل يرتبط بفعل وليس جعجعة بكل الألوان!

ملاحظة: كشف الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله عن لقاء جمعه بقيادات فتحاوية، الغريب أن اعلام فتح والرئاسة والسلطة تجاهل كليا ذلك، بل جاء الرد من كشف مسؤول أمني عباسي أن هناك تنسيق مع اسرائيل لمواجهة "البعد الإيراني"..طيب مين نصدق أو مين الأكذب!

تنويه خاص: مبرووك لأهل القطاع "المكرمة العباسية" باعادة بعضا من حق انساني كان مسروقا، كهرباء غزة ستصبح 8 ساعات وصل ..تخيلوا كم وصل الانحدار بحالنا..وبيقلك بدهم يسقطوا الحل الاسرائيلي..!

"الدين في خدمة الدعارة السياسية"!

كتب حسن عصفور/ لو أن الذي حدث في الأشهر الأخيرة من فضائح بلا حدود لشخصية سياسية، في بلد غير دولة الكيان الاسرائيلي، لكانت وسائل الاعلام الغربية، وخاصة الأمريكية، وبعض من منتجاتها العربية، التي تأسست لتخدم المخطط التهويدي والتقسيمي في المنطقة العربية، باسماء مستعارة تحت غطاء "الرأي والرأي الآخر"، قد فتحت كل جبروتها ضد من هو الأفسد في تاريخ الكيان..

بيبي نتنياهو، هذا اسم سيتذكره التاريخ يوما، انه الشخصية الأكثر تجسيدا لـ"الإنتهازي المطلق"، لا تقيم أي إعتبار سوى مصلحته الذاتية مغلفة بمصالح الكيان، وكل ما يمكنه خدمة ذلك مباح جدا، وبعيدا عن أنه أحد مجرمي الحرب

الأشهر منذ سنوات، قاد حروب تدميرية ضد قطاع غزة، حتى لو شاركه البعض الرسمي الفلسطيني في ذلك، سيبقى عنوانا لمجرمي الحرب المعاصرين..

خلال لقاء "واي ريفر" الأمريكي عام 1998 حيث عقد لقاء فلسطيني اسرائيلي برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، لتنفيذ بعضا من بنود الاتفاق الانتقالي الخاص بالضفة الغربية، تحدث نتنياهو أنه لا يعتبر نفسه "متدينا"، لكنه مستعد لفعل أي شيئ لخدمة "تحالفه مع المتدينين"، وهذا ما كان سببا في رفضه ما تم الاتفاق عليه في "واي ريفر" لأن اليمين الديني رفض فكرة أي انسحاب من مناطق بالضفة الغربية يرونها جزءا من "الوهم التوراتي"..

اليوم، يبحث نتنياهو أن يسترد خدماته لتلك الأحزاب الدينية، من أجل مواجهة الحرب المتسعة ضد فساده السياسي والأخلاقي، لجأ الى كبار الحاخامات ليجدوا له ما ينجيه من السقوط، فعقد "صفقة العار" بين السياسي الحاكم والمؤسسة الدينية في كيانه، قدم لهم ما لم يجرؤ أي سياسي اسرائيلي منذ قيام الكيان على أرض فلسطين إغتصابا عام 1948، بالموافقة على ما يعرف باسم "قانون المتاجر"، التي ستغلق وفقا لقرار "ديني" أيام السبت و"الأعياد اليهودية"..

نتنياهو، اثار مخاوف تحالفه، بأن عدم التصويت لصالح القانون "الديني" يعني اسقاط الحكومة، ما يؤدي الى انتخابات جديدة غير مضمونة النتائج لليمين واليمين المتطرف والمتدينين، وحدثت "المعجزة النتنياهوية" وتمكن من تمرير قانون قد يسجل في التاريخ بإسم، "قانون الدين في خدمة الدعارة السياسية"..58 صوتا له و57 رافضا له..

والمفارقة الكبرى، أن يقر برلمان دولة الكيان قانون "الدعارة السياسية مقابل الخدمة الدينية" في ذات توقيت كشف فضيحة غير مسبوقة، عندما نشرت وسائل اعلام عبرية تسجيلا لإبن نتنياهو وهو خارج من أحد بيوت "الدعارة" في تل أبيب، يتفاخر بأن والده قدم "خدمة تجارية" لوالد صديقة ميمون بقيمة 20 مليار دولار لا غير..لنترك ما جاء في الشريط من سقطات أخلاقية ونظرة دونية للمرأة بشكل عام، ولنرى أن إبن رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو يعترف صوتا ولا ينكر أنه ليس له، أن والده فاسد سياسي صريح..هذا ليس تسريبا كاذب هو تسجيل حقيقي !!

نتنياهو، الذي اعتقد أنه تحصن بقانون "الدعارة السياسي مقابل الخدمة الدينية"، لم يحسب حسابا ان الحق السياسي سينطق به إبنه في حالة "نشوة خاصة"، حاول أن يهرب من التسجيل بأنها "أقوال تحت فعل مخدر المشروبات الروحية"، لكن الرقم الذي نطقة الغلام نتنياهو يشير أنه يعلم ما يقول، وأنه يعرف قيمة صفقة قدمت مقابل خدمات توازي الـ20 مليار دولار..

صفقة فساد نتنياهو التي كشفتها وسائل الاعلام والشرطة وأخيرا نجله، تتجاهلها وسائل "إعلام الفتنة السياسية"، فتحت الباب لأكاذيب اعلامية أمريكية لتستخدمها "أدوات" تستخدم الدين أيضا، لخدمة الدعارة السياسية، حيث مصالحها، تصمت كليا عن أباحة بلد عربي وأجنبي لكل ما يخدم الكيان، سياسيا واقتصاديا وإعلاميا، ثم تتاجر بتسريب كاذب، لو كان نجل مسؤول ما في أي بلد تختلف معه تلك "الفئات الضارة" لكان الكون دخل عالما آخر..

في الكيان لجأ بيبي لترسيخ المعادلة التاريخية التي تستخدم من اي حاكم ونظام، "الخدمة الدينية مقابل الدعارة السياسية"، وكل يجد أن ذلك خدمة للرب والله..كل حزب ديني يقوم بذات الدور مهما كان طبيعته سماوي أو دنيوي، تسييس الدين لم ينتج يوما خيرا لأمة، اي أمة، مهما حاولوا تغليفه..وراجعوا مسيرة كل مستخدم لذلك سيكون نسخة ما من ذاك الاتفاق بين نتنياهو وحاخامات كيانه..

فلسطين ليست إستثناء بل قد تكون أكثر وضوحا..

فضيحة الكيان كان لها أن تسقط كل من بها، لكن اعلام "الرذيلة السياسية" لا يرى بها سوى خبر وإنتهى!

ملاحظة: اصابة القيادي الحمساوي عماد العلمي، بطلق ناري في رأسه، بعد التمني له بالشفاء العاجل، يجب أن تفتح تحقيقا شفافا، وصريحا..كلام حماس أنه من أطلق النار على رأسه لا يليق به ولا بها..الا أذا كان يبحث "الانتحار"..تحدثوا باحترام أكثر!

تنويه خاص: عملية نابلس بقتل حاخام مستوطن ليلة التاسع / العاشر يناير 2018، سيكون لها اثر يفوق أنها عملية مسلحة ..أبعادها السياسية قد تظهر قريب..هل لا زال عباس يريد المركزي تحت قبة الاحتلال!

الصمت المفاجئ عن "تسريب أراضي الكنسية"..من هدد من!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تولى البطريرك الأرثوذكسي ثيوفولس مسؤوليته كراع للكنيسة الشرقية (غالبية مسيحي فلسطين)، بدأت حركة اعلامية تشير الى ان هناك حركة تسريب "بيع" أراضي الكنيسة الى جهات يهودية..

معلومات وجدت طريقها الى مختلف وسائل الاعلام في فلسطين، بشقيها المغتصب عام 1948 (اسرائيل حاليا) والمحتل منها منذ العام 1967 (دولة فلسطين تحت الاحتلال)، خطورة المعلومات تبدأ من إتهام بمشاركة "البطريرك" الجديد في عمليات "التهويد" الجارية بسرعة قياسية منذ تولى محمود عباس، بمساعدة "صديق" رئاسة السلطة الفلسطينية 2005..

وعشية عيد الميلاد 7 يناير 2018، شهدت مدينة بيت لحم، ولأول مرة منذ زمن بعيد بـ"هبة غضب" لمسيحيي المدينة وزوارها رفضا لمشاركة البطريرك ثيوفولس رعاية عيد الميلاد السنوي في كنيسة المهد بالمدينة، "هبة غضب" لم تكن ضمن حسابات أي سياسي فلسطيني، فما بالك برجال الكنسية وخاصة البطريرك..

"هبة الغضب المسيحية" تلك أربكت حسابات الاحتفال السنوي التقليدي، خاصة وأن رئيس السلطة محمود عباس من المشاركين بصفته لرعاية هذا الاحتفال الهام دينيا وسياسيا في بلد المسيح الفلسطيني، وطالب "الغاضبون" بعدم مشاركة القيادات السياسية ما لم يمنع البطريرك، مظاهرة غضب نتج عنها سقوط عدد من الاصابات نتيجة اشتباكات "الشرطة" مع "الغاضبين"..

وعشية الميلاد، وتوافقا مع "هبة الغضب" خرج اعلامي فلسطيني، في برنامج تلفزيوني، وأعلن بصوت جهوري وعال "وغير مرتبك"، وطالب منع البطريرك المسؤول عن تسريب الأراضي من رعاية الاحتفال، ولكنه لم يقف هنا، بل قالها مقسما بمن أقام السماء، انه سيقوم باعلان اسماء كل من كان شريكا في عملية التسريب أومرتشي، "كان من كان" و"شو مكان اسمه الرباعي"..

والحقيقة، أن هذا الاعلان من الاعلامي الفلسطيني اعتبر وكأنه رسالة "غير مباشرة" من السلطة الفلسطينية، وأن الأيام القادمة ستحمل تعرية من يقف وراء

أحد أخطر عمليات تهويد الأراضي، باسم "التسريب"، وفي اليوم التالي لانتهاء الاحتفال بمشاركة عباس ووزير أردني، نادرا ما تشارك الأردن بمستوى سياسي في هذا الإحتفال، أعلن جهاز المخابرات العامة، انه ألقى القبض على شبكة لـ"تسريب أراضي فلسطينية" في محافظة قلقيلية"، مع بيان يماثل بيانات "النصر المبين" للقضاء على كل من يقوم بفعل ذلك..

وارتفع منسوب "التفاؤل"، بأن الوقت أزف لمنع حركة "التهويد" السرية، وأن المخابرات الفلسطينية إنتفضت أخيرا لحماية ما يمكن حمايته من خطر التهويد، لكن كان ما ليس بالحسبان، بأن حركة جهاز ماجد فرج (المخابرات) لم تكن سوى مسرحية هزلية ضد مواطنين قد يكونوا فعلا ممن سربوا، ليغطي على الفضيحة الوطنية الكبرى، التي هدد بها الإعلامي الفلسطيني، وهو ايضا "صديق شخصي جدا" لفرج، ومن ذات المخيم الفلسطيني الذي كان له دورا بارزا في معارك الوطن، ولا زال مخيما منتفضا ضد المحتل والظالم..

القسم والصوت الرخيم لفضح "فضيحة المسربين والمرتشين اسما رباعيا كان من كان" اصابها خرس مطلق، وكأن هناك جهة ما أمرت الاعلامي بالصمت المطبق، وإلا كل تهم الكون قد يجدها في "صحيفته الذاتية"، ولن تحميه صداقته لفرج، وكان لهم ما أمروا..صمت المهدد وكأن الأرض بلعت لسانه!

صمت المهدد وأنخرست الألسن وانتشرت الأقاويل على مواقع التوصل الاجتماعي وبعض من "مواقع إعلامية" بعضها معلوم وغالبها مجهول الانتماء، بأن المنع جاء بسبب تورط شخصيات فلسطينية "بارزة الانتماء العائلي"، و"المكانة السياسية" حتى وصلت الى أبناء قيادات في السلطة، لا نود الزج بها هنا في المقال، ليس لأنها لاتفعل ما هو أرذل بحثا عن المال، لكن التأكيد ليس حصينا بأنهم فعلا "شركاء التسريب"..

الصمت المفاجئ للإعلامي الذي تحدى الكون، بأنه لن يصمت وسيكشف، لم يتمكن من "الوفاء" بالقسم، ويبدو أنه "لن يتمكن" في الزمن العباسي..

وبعيدا عن "وعد الاعلامي"، أليس الأجدر بجهاز المخابرات الفلسطينية، الذي اصدر بيانا "ثوريا انتصاريا" باعتقاله بعض من "خونة" سربوا بعض من دونمات للعدو، ان يقوم باستجواب الاعلامي عما قاله، وكيف له أن يعلن ذلك،

بكل ما يحمل الاعلان من اتهامات قد تصل رأس السلطة، وهو يقول (كان من كان وبالاسم الرباعي)..كيف لهم "عبور التهديد الفضيحة الوطنية"، الذي أكد أن لديه وثائق راسخة بكل مشترك في بيع أراضي لليهود..

من حق الاعلامي أن يأخذ شبكة أمان لفضح العار الذي يملك مستنداته، ومن داخل الكنيسة نفسها، لو أن أمن السلطة العباسية يبحث حقا وقف التسريب وليس "شريكا" فيها..

عشية انعقاد "المجلس المركزي" بقرار عباسي تحت حراب المحتل، هل يفتح هذا الملف باعتباره خطرا وطنيا حقيقيا، ام أن النقاش سيذهب وفقا لأجندة مقرة وضعتها "الفرقة السياسية الخاصة"..

التسريب خطر وطني..المشارك به خائن وطني والعارف عنه وصامت شريك بتلك الخيانة، مهما كانت مبررات الصمت..الوطن أعلى قامة وأغلى من "أنذال" (كان من كانوا)..!

ملاحظة: عدم استجابة رئيس المنظم لرسالة حماس ،له ورئيس المجلس الوطني، بعقد لقاء قيادي قبل المركزي تكشف أن "القادم" ليس ضمن سياق الوطنية الفلسطينية..!

تنويه خاص: دعوة القنصل الأمريكي لحضور جلسة "المركزي" هي الرسالة الأهم لواشنطن وتل أبيب..ما كثير تهتموا لـ"طخ الحكي"..واسمعوا كلام اللي أحضرناه خصيصا لتمرير سياسية التواصل!

المصداقية السياسية ليست "هتافا" ولا "تدليسا"!

كتب حسن عصفور/ أصاب أوساط الرئيس محمود عباس "حالة صداع سياسي"، جراء التعامل مع أقواله كما هي بعيدا عن "التزويق"، وفعل "رقص الهلوسة" لتصدير مواقف على غير حقيقتها، وقبل كل ذلك يريدون مصادرة سلوك سياسي بات معلوما جدا للرئيس عباس منذ ان "أحضر" لتولي مهام خاصة، بدأت بفرضه فرضا على الخالد أبو عمار رئيسا للوزراء على طريق

إنهاء "الحقبة العرفاتية"، ثم دوره الأكبر، بل والأساسي في فتح طريق الانقسام الوطني عبر رضوخه الشخصي للأمر الأمريكي المباشر باجراء "انتخابات لا وطنية ولا سياسية"..

"جوقة الرقص الدائم"، تحاول الغاء سلوك الرئيس عباس المرتبط كليا بالموقف الأمريكي"، مقابل إدارة الظهر لكل ما هو مشترك فلسطيني، بل والمساهمة الأكبر دوره في تهميش وتحجيم المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وأحالها من "مؤسسة قيادية" الى "هيئة انتظارية" لرغبته الخاصة، واستبدال "اللجنة التنفيذية" بـ"فرقة تنفيذية"..

جوقة تصر أن تمسح كليا كل المواقف المتعاكسة مع الموقف الوطني لخياره التنسيق الأمني منهجا ورؤية، ليس فقط بتقديم خدمات مجانية، للكيان ضد كل مقاومي المحتل ومعارضيه عباس، بل انه مارس دورا وكيلا عن المحتل بملاحقة شباب هبات الغضب في مراحلها المختلفة، عبر تصريحه الشهير صوتا وصورة بأنه أمر شخصيا بتفتيش حقائب التلاميذ المدرسية بحثا عن "السكاكين"، والتي اثارت رعبا وهلعا، ولا تزال لدولة الكيان وجيشها ومستوطنيها، فيما يعرف بـ"هبة السكاكين"، كنموذج كفاحي فلسطيني مشتق من الغضب الشعبي، الذي إنفجر في أكثر من مرة وبأكثر من إسلوب، كانت وحدة "الأجهزة الأمنية لعباس والكيان" تقف متصدية لهذا الغضب، مفاخرا الرئيس عباس بما يفعل، مدعيا كذبا أنه مع خيار "المقاومة السلمية" التي لم يسمح لأي متظاهر خارج إرادة أجهزته الأمنية التعبير بها..

وإفتراضا، أن عباس قرر فجأة أن ينقل "العصا من كتف الى كتف"، وأنه بات مؤمنا بخيار "المقاومة السلمية الشعبية"، وسيعمل على وقف التنسيق الأمني، وإنهاء كل ارتباط بدولة الكيان، ودون الغوص في كشف حساب الماضي أو البحث في "نواياه التي لم تعد مجهولة أبدا"، لكن وضمن مقولة لعل وسعى أن يكون "صادقا" في نوايا التغيير، وأنه قد يكون وصل الى مرحلة عمرية يبحث نهاية لا تورث اسمه وعائلته ما يصيبهم بما لا يشفيهم أبدا..

وعليه، نسأل الرئيس عباس، وكذا فرقة "التطبيل السياسي"، بعيدا عن الانتماء الحزبي، هل يعلن الرئيس محمود عباس بصوته عن إلغاء قراراته "غير

المسبوقة" التي أعلنها في العاصمة البحرانية المنامة في شهر أبريل 2017، دون الانتظار مقابلها من حماس أو غيرها، باعتباره رئيس للشعب الفلسطيني، في كل أماكن تواجده، وليس رئيسا لمن يوافق له على ما يقول..

الاجراءات كانت ضمن مرحلة "التعاكس الوطني"، فلما تستمر لو كان الرئيس عباس يبحث "تغييرا جوهريا" في العلاقة مع الكيان والأمريكان..

من مصلحة الرئيس عباس، في ظل ما قاله ان يتصالح مع "أهل قطاع غزة" قبل أن يبحث تصالحا مع حماس، فهو بقراراته ألحق ضررا بهم ونال من "كرامتهم الانسانية قبل الوطنية"، فهل تبدأ رحلة المواجهة التي يروج لها فريقه السياسي الخاص بهذا القرار..

ومع العقوبات ضد القطاع، لما يستمر الأمر العباسي بحركة حظر المواقع الاعلامية الفلسطينية في الضفة، وهو الذي يسمح بكل ما هو اعلام عبري أن يكون سائدا هناك، سمح بانتشار مواقع عدو وطني لحظر مواقع معارضة سياسية لوجهة نظرة وسلوكه السياسي..حظر بلا قانون ولا أي أي مستند قضائي، أمر أمني بامتياز، لرفض ارهاب خاص وقطع الطريق على اي رأي ليس رأيه..

وبالتوازي، ما هي القيمة الوطنية لتعزيز التلاحم الداخلي في ممارسة سياسية ارهابية من نوع جديد، ابتدعها لتركيع كل من ليس "عباسيا"، أفرادا وجماعات وفصائل، سياسة قطع الراتب والحق المالي والطرد الوظيفي او الخلاص الوظيفي، سياسة ربما هي الأكثر "رخصا" في سلوك حاكم كان من كان اسمه وصفته، لأنه يلجأ الى ما ليس له حق به، ويقدم نموذجا هو الأكثر انحطاطا في ملاحقة معارضين لمواقفه، والتي غالبها لا تتوافق مع المشروع الوطني المقر رسميا، بما فيها قرارات المجالس المركزية واللجنة التنفيذية التي هو رئيسها..

لو كان الحساب ضمن من لا يلتزم بقرارات الشرعية يكون الأولى بالحساب هو محمود عباس نفسه، الذي ضرب بعرض الحائط كل قرارات المؤسسة الشرعية الفلسطينية، مستفيدا من سلطة الاحتلال وسطوة الانقسام..

كي يصبح لخطاب عباس "كان ما كان الرأي به"، ولقرارات المركزي قيمة يلتزم بها، فعلى عباس اليوم وليس الغد أن يعلن رسميا إلغاء كل قرارات تسيء

الى المشهد الوطني، والبداية بعقوبات القطاع وقطع الرواتب وحظر المواقع، خطوات صغيرة غير منهكة وغير مكلفة لكنها مؤشرات هامة جدا على كشف المصداقية السياسية لكل ما يقال، دونها يكون ذلك كذبا سياسيا وتدليسا وطنيا ومقدمة لتمرير شيء ما..!

ملاحظة: في دولة الكيان الحرب الحقيقية على المواقف الفلسطينية تبدأ من قادة المؤسسة الأمنية وليس من المؤسسة السياسية..راقبوا أقوال قادة أمن الكيان بعد خطاب عباس لتعرفوا الصح من غيره!

تنويه خاص: كم هو عار على فتح وليس رئيسها، ان تسمع وزير من قادة المستوطنين الإرهابيين يطالب حكومته بـ" تزويد قطاع غزة بالمياه والكهرباء والمعدات الطبية لتسهيل حياة السكان"، تسمع ولا تنتفض على كسر عار العقاب الجمعي للقطاع!

بعض الاحترام لأهل القطاع ليس عيبا يا "حكومة"!

كتب حسن عصفور/ في اعلان، صوتا وصورة، قال رامي الحمدالله، الوزير الأول في حكومة الرئيس محمود عباس، انهم سددوا شيكا ماليا بقيمة 10 مليون شيكل للطرف الاسرائيلي من أجل اعادة أحد خطوط الكهرباء، التي قطعت بقرار من حكومة عباس ضمن الحرب التي أعلنها على قطاع غزة وأهلها في شهر أبريل من العام الماضي..

أحدث هذا الاعلان، فعلا ايجابيا للأهل في قطاع غزة، مع مرارة أن يصبح "الحق الوطني" وكأنه "هبة أو منحة" ممن يدعون أنهم ممثلين للشعب الفلسطيني، تناسى أهل القطاع مرارة الفعل الإجرامي طوال الأشهر الطويلة من حصار "غرفة التنسيق الأمني"، بعد رسائل حسين الشيخ لسلطات الاحتلال أن يحاصروا غزة، ورغم مرور زمن على اتفاقات التصالح..

الاحساس بالقهر الانساني لكتلة بشرية من طرف يفترض انه ممثل له، يفوق اضعافا قهر المحتل بصفته عدوا قوميا ووطنيا، والرد على قهر العدو مقاومة

بكل السبل الممكنة، وأحيانا ابداع اشكال تبدوا وكأنها "غير ممكنة"، ومع ذلك القهر، إنتظر المقهورين أن تنفذ "حكومة القهر العباسي" ما قالت أنه "وعد"، ومر اسبوع تقريبا ولا زال "الوعد وعدا"، لم تنفذ ما قاله الوزير الأول بأن الكهرباء ستصاب بتحسن ما لمن يعاني..

حكومة عباس، تعمل كل ما يمكنها لتبدو أن حياة أهل قطاع غزة بيدها، وأن مفتاح الحياة موجود هناك في المقاطعة المحاصرة بكل أشكال الحماية الأمنية، ومع ذلك يخرج رامي الحمدالله وقبله رئيسه ليتغنوا بـ"قطاع غزة وأهله" وبـ"الوحدة الوطنية" باعتبارها سلاحا ضروريا لتحقيق المصلحة الوطنية..

أن يعلن الوزير الأول أنه قام بالتسديد المالي لإعادة ما قد طلب وقفه، ولا يتم تنفيذ ذلك، بل ولا يخرج هو أو أي من ناطقيه بتوضيح أو تفسير لعدم تنفيذ "الوعد المسجل"، وما هو سبب ذلك التاخير، وهل هي دولة الكيان، أم أن هناك طرف يعتقد أن استغلال المعاناة شرط لخدمة أهداف أخرى..

أن لا تنفذ حكومة الرئيس عباس ما قالت عنه فذلك ليس مفاجأة، بل العكس قد يكون لو أنها صدقت فيما قالت ونفذت فورا، فهي لا تنفذ سوى أوامر عباس، والذي لا زال يعتقد أن تركيع القطاع هدف سياسي، لم تحركه ولم تهزه كل القرارات الأمريكية - الاسرائيلية ضد القدس والضفة، وكأنهم غير مبالين بمن يمثل القاعدة الثورية للدولة الفلسطينية..

قد يتفهم أهل القطاع تأخير ما في تنفيذ إجراء ما، لو لمس حقا ان الحكومة ووزيرها الأول، وقبلها رئيسها الفعلي أنهم يبذلون كل ما هو ممكن لإحداث تغيير في مكونات الحصار، الذي تم فرضه بطلب من الرئاسة والحكومة، حتى لو كانت حركة فك الحصار المركب يبدا بخطوات بسيطة، كما الكهرباء، فالمهم أن يكون هناك فعل ما لفك الحصار..

مطلوب من رامي ومن معه أن يخرجوا اليوم قبل الغد ويصارحوا الشعب الفلسطيني بحقيقة القرار، وهل كان "خدعة إعلانية" تزامنا مع قرار الكنسيت الاسرائيلي حول القدس وقرار الليكود حول فرض سيادة المحتل على الضفة، أم أنه كان خدعة مؤقتة لغرض آخر، انتهى مفعولها ولذا لم يتم اعادة الكهرباء..

رغم الحديث الصارخ عن المعارك الوطنية الكبرى، يصرون على بقاء حصارهم لقطاع غزة، واستمرار جرائمهم المالية والانسانية، حتى باتت المشافي حدثا اخباريا في وسائل الاعلام العالمية قبل المحلية، لكن دون أي تاثير على من يحاصر الناس..

هل حقا من يفرض كل هذا الحصار والاجراءات ضد أهل القطاع يمكنه أن يحقق "مكسبا وطنيا"..ومع ذلك لنترك مثل هذا السؤال، ونطالب رامي ومن معه أو يأمره متى ستنفذ قرار اعادة الكهرباء ..ولا نسأل عن كل الجرائم الأخرى التي ارتكبت..ليت الجواب يحضر سريعا!

ملاحظة: أصدرت حركة فتح بيانا قالت فيه أنها ستشعل الأرض تحت أقدام الغزاة من أجل القدس..الصراحة أنه بيان ثوري يعيد لفتح الاعتبار المفقود..لكن ليش الاعلام الرسمي للرئيس ووكالته الخاصة "وفا"، لم تنشره معقول يكون بيان مزور!

تنويه خاص: ما حدث في استقبال البطريرك ثيوفولوس في بيت لحم رسالة أن الهم الوطني أكثر قدسية من المظهرالديني.. رسالة سياسية من شعب لن ينكسر أبدا!

تصريح المالكي تكريس لمنهج "الإنهزامية السياسية"!

كتب حسن عصفور/ من الصعب أن "تصمد" "الفرقة العباسية كثيرا على ما تدعيه "كذبا"، بأنها لن تذهب الى التفاوض مع "الطغمة الفاشية الحاكمة" في تل أبيب، ورأسها نتنياهو، تصرخ كثيرا في الوقت الضائع، ولكنها مع أول محك سياسي تجدها "تلهث" عن لقاء..

وزير خارجية حكومة الرئيس محمود عباس، قال في تصريحات صحفية لموقع اخباري أوروبي، أعادت نشره الوكالة الرسمية للرئيس عباس (وفا)، " أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "يكذب ويخدع العالم" ويوهمه بأنه مع حلّ الدولتين وعلى استعداد للقاء مباشر يجمعه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس".

وتطرق المالكي للقاء ثلاثي كان من المقرر أن يعقد في موسكو، وكان سيجمع كلا من نتنياهو وعباس برعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، غير أن نتنياهو اعتذر عن اللقاء في اللحظة الأخيرة، في خطوة اعتبرتها القيادة الفلسطينية "تهربا".

لسنا في وارد البحث عن مدى "مصداقية" الفرقة العباسية، في رفضها لأي لقاء مع نتنياهو، وهي التي سبق أن قالت مرارا وتكرارا لا لأي تفاوض دون وقف الاستيطان، وذهبت وفاوضت والتقت، وجلبت مزيدا من التعزيز الاستيطاني، بل بات الإستيطان يمثل الخطر الأبرز على قيام دولة فلسطينية..

تصريح المالكي، يكشف "هزالة" الموقف الرسمي الفاقد لأي رؤية سياسية حقيقية، مستبدلة إياه بتصريحات "متحركة" حسب المطلوب زمنا ومكانا، وتشير بما لا يترك مجالا للشك، ان الرئيس عباس لا صلة له بأي قرارات سياسية تصدر عن "المؤسسة الشرعية"، ولا يقيم وزنا لها..

موقف المالكي، يرمي قرارات المجلس المركزي الأخيرة في أقرب "مكب نفايات" على طريق الحركة السياسية التي يقوم بها عباس وفريقه، موقف يمثل "خدمة عملية" للسياسة العنصرية لدولة الكيان وأيضا للإدارة الأمريكية، التي جسد خطاب نائب رئيسها في الكنيست الاسرائيلي يوم 22 يناير 2018، عارا سياسيا جديدا لها، وتكريسا لعنصرية "غير مسبوقة" في الموقف الأمريكي منذ العام 1948، عندما قامت اسرائيل فوق أرض فلسطين..

التظاهر بـ"الاعتدال السياسي"، ليس موقفا وطنيا ولا كفاحيا، والأهم انه لن يجلب اي شكل من أشكال الاحترام، فلا يمكن لآي طرف أن يسجل إحتراما لمظاهر "النذالة السياسية"، خاصة أن تتحدث بأكثر من لسان وفقا للمستمع..سلوك يمثل قمة "العيب السياسي الوطني"..

لا جديد، بأن عباس لا يؤمن مطلقا بالمواجهة الحقيقية مع الكيان، لا سلما ولا حربا، لا عمليات عسكرية ولا مظاهرات شعبية، ومقاومته "السلمية" هي أن لا تخرج من البيت متظاهرا الا اذا كان من أجل "الهتاف له"، منهج وسلوك يمنح قوى العدوان كل القدرة ليس للبطش بالشعب الفلسطيني، بل المسارعة في استغلال "الزمن العباسي" لتحقيق أكبر قدر من "المكاسب والإنجازات"

للمشروع التهويدي من جهة، وضرب المشروع الوطني الفلسطيني من جهة أخرى، وفصل سياسي جدي بين الضفة والقطاع، عبر مشاريع متعددة، يتم صناعتها تحت سمع وبصر رأس "الشرعية الرسمية"، والذي يكتفي بالصراخ حينا والسباب حينا، وفي الواقع يحاصر كل فعل حقيقي للرد الشعبي..

موقف المالكي، رسالة الى أمريكا قبل غيرها، ان ابحثوا ترتيبات ما تحفظ "ماء وجه عباس" كي يلتقي بنتنياهو، امنحوه "ورقة التوت" التي تستر عورته..فتشوا طريقة لـ"رعاية اللقاء" ولو كانت "الرباعية الدولية"، هي الراعي الرسمي له!

فضيحة المالكي، تستوجب موقفا صريحا وعمليا من قوى منظمة التحرير، وخاصة حركة فتح، التي يحاولون تكسير عنفوانها الكفاحي، موقف منتفض ضد "الإنهزامية السياسية"، حيث باتت تمثل خطرا فعليا على القضية الوطنية، والصمت عليها هو صمت، بل مشاركة، في تنفيذ مشروع العدو القومي والوطني..

ملاحظة: أن يشهد قطاع غزة إضرابا على الكارثة الاقتصادية فتلك رسالة لحركة حماس..أبحثوا سبيلا وطنيا للحد من "الكارثة الإنسانية"..الناس أولى بالرعاية من الفصيل!

تنويه خاص: حركة بيانات "اللطم السياسي" ضد خطاب بنس العنصري في الكنيست، لن تخدش بشيء ذلك الموقف..الرد مش هيك رغم أهمية الحكي..السبيل فعل حقيقي وتذكروا سبل الإيذاء للأعداء كل باسمه!

تصريحات كافية لطرد "رامي" مغذي الإنقسام!

كتب حسن عصفور/ لم يقبل رئيس جامعة النجاح و"الفرقة الوزارية" في رام الله د. رامي الحمدالله، ان ينتهي العام 2017 دون أن يضع بصمته على مسار الأحداث، بعيدا عن نوعية تلك البصمة، فتلك ليست الأهمية له وعنده، بل ما له أنه موجود..

د.الحمدالله، يصر بشكل "غير مسبوق"، ان يمارس دوره كرئيس لجامعة لم يغادرها، وأحضر معه بعض منها لمساعدته في "الفرقة الوزارية"، و بما سمح له "بني عباس" بتوزير شخصيات في مواقع محددة، بما فيها مستشارته الخاصة غير محددة المهام، مع ترك "الوزارات السيادية لهم"، وبالأخص وزارات المال والاقتصاد وما حولها، ولا يتجرأ أن يحاسب أي منهم عند خروجه عن النص المسموح، بل أن وزير المالية يتصرف وكأنه رئيس وزراء مشارك، صلته المباشرة بمكتب "بني عباس"..

ود.رامي الحمدالله، إختار الجزائر الشقيقة ليقدم لها "كشف حساب" على مصاريفه (من صندوقه الخاص)، على قطاع غزة منذ إنقلاب حماس عام 2007 وحتى عام 2017، نفترض أنها امتدت حتى تصريحات محمود عباس في العاصمة البحرانية في أبريل 2017، فأعلن لصحيفة "الشروق" الجزائرية يوم الأحد 31 ديسمبر 2017، أنه أنفق على قطاع غزة 16 مليار دولار..

وبحسبة بسيطة يخبرنا رامي، انه يصرف سنويا على القطاع 1.6 مليار دولار، طوال فترة "خطف قطاع غزة"، ولو صدق في ذلك الرقم "الخيالي"، نكون أمام سؤال جوهري له ولمن أحضره من مكتبة بالجامعة في نابلس ليصبح وزيرا أول، هل يعني ذلك أن عباس وحكومته هما القوة الرئيسية لتغذية الانقسام طوال الفترة الماضية، وإن صدق الكلام، لماذا فعل عباس وحكومته ذلك، هل كان من أجل دعم قطاع غزة، أم استجابة لأمر "جهات معينة"، أن يدفع لحماس والقطاع تلك الأموال ليستمر الانقسام أطول فترة ممكنة، باعتباره "الذخر الاستراتيجي لحماية أمن اسرائيل" والهدية الأكبر لها منذ سنوات بعيدة، وفقا لتصريحات نائب رئيس اركان جيش الاحتلال الجنرال غولان، قبل أيام من تصريحات "الفتى رامي"..

وعليه، هل تصريحات محمود عباس في البحرين بأنه سيتخذ سلسلة من "الإجراءات غير المسبوقة" ضد قطاع غزة وحماس، جاءات استباقا لمؤشرات تغييرات في قمة الهرم القيادي الحمساوي، وبعد كشف وثيقتها السياسية، التي أعلنت فيها بشكل أو بآخر "فك الإرتباط" بالجماعة الإخوانية، الملاحقة في أكثر من بلد عربي بأنها حركة ارهابية، وأن الانقلاب السياسي الحمساوي لتبني

"برنامج أكثر واقعية" بالاعتراف بدولة في حدود 1967، بعيدا عن "كل القنابل المرفقة" بذلك، فهي قنابل صوتية لا أكثر..

تصريحات "الفتى رامي"، بأنهم كانوا ينفقون تلك المبالغ دون أن ترمش لهم عين، ما دامت تضمن استمرار الانقسام واستمرار رسالة حماس السياسية "المتطرفة"، والتي تستخدمها دولة الكيان دليلا على "التطرف الفلسطيني"، وعندما بدأت بشائر "التغيير الحمساوي"، باتجاه "الواقعية السياسية" والظهور كحركة وطنية فلسطينية وليس حركة "إسلاموية" بدأ الانقلاب العباسي بالإجراءات العقابية ضد قطاع غزة، في عمل يمثل "جريمة حرب"، يطارد عليها كل من شارك بها هم وكل من لهم صله بهم..

تصريحات رامي، لو كان هناك جهة مساءلة، كان اليوم خاضع لمحاكمة سياسية وطنية حول ما قاله، خاصة وأنه مرت أيام على النشر ولم يخرج لنفي تلك التصريحات أو يوضح حقيقة الرقم، وما هي دلالاته، أم أن يتحدث معتقدا أن أي تنديد بما قال لن يؤثر ما دام ضامنا الموقع والمكان، في إطار أنه طالب مؤد فوق الممتاز لما يطلب منه لخدمة الرئيس وآل الرئيس ومن حول الرئيس، الذي له الفضل ولا فضل لغيره على رامي الحمدالله..

ولكي لا يقال، ان المسألة استهداف لشخص يعتقد أنه الأحق بخلافة عباس، فهل يتشرف رامي افندي بتقديم كشف تفصيلي لأي جهة يختارها هو ومن منحه فرصة أن يكون في هذا الموقع، للرقم الذي أنفقه لـ"ديمومة الانقسام"، ومصادر ذلك الرقم..مقابل تفسير مرافق لماذا توقفت تلك النفقات فجأة، مع بوادر التغيير في قيادة حماس وسياسستها، وهل هناك "أطراف شريكة" لهم في تلك القرارات، بشقيها الدفع والصرف طوال سنوات الانقسام (النكبة الكبرى الثالثة)، أو التوقف عن غالبيتها مترافقا مع حملات "تطهير وظيفي" شبه شاملة حسبما يرى "بني عباس" ذلك..

نأمل أن لا تمر تلك التصريحات من نواب المجلس التشريعي كل بصفته، مرورا عاديا، فمع أنها اهانة سياسية للشعب الفلسطيني، فهي أيضا إهانة لكل منهم بحكم أنهم يتقاضون راتبا وامتيازات مقابل الرقابة والمساءلة، فرديا وجماعيا..

ولا نعلم هل هناك ضرورة لتذكير ما يسمى الفصائل السياسية ان لا تصمت، أم أن ذك خارج نطاق قدرتها بحكم "عقوبة الاعدام المالية العباسية" التي تنتظر من ينطق إزعاجا له أو يشوش سماعه..

مع ذلك فما قاله رامي تكشف أن تصريحات نائب رئيس أركان جيش الاحتلال لم تأت من فراغ، بل كان لها أدواتها التنفيذية مقابل "ثمن يجب معرفته"!

ملاحظة: أن يصبح حضور "عهد التميمي" اعلاميا بقوة أضعاف حضور تصريحات عباس البليدة، فتلك هي ملامح السقوط السياسي والشخصي.."عهد" رمز لـ"حالة".. وعباس رئيس لـ"حالة"..حالتان لا تلتقيان ولن تتعايشان!

تنويه خاص: القول أن تصويت الليكود أسقط العملية السياسية يحمل كمية غباء بلا حدود..ويكشف كمية إفلاس سياسي لا سابق له في الزمن العباسي الرديء..كل ما كان قبله ألم يسقطها ..كم جلبتم عارا لفلسطين يا "فرقة العار الوطني"!

ثرثرة سياسية داخل حرم "المقاطعة".. وبحراسة المحتل!

كتب حسن عصفور/ من الصعب أحيانا، ان تتجاهل تزامن "حدث ما" يتزامن مع "ذكرى ما"، فما بالنا وأن تحل ذكرى "إغتيال" قادة ثلاث، بينهم الفذ صلاح خلف "أبو اياد"، الإسم - الشخصية التي جسدت بحق "فلسطيني بلا هوية"، صنع ورفاقه وبالتحديد الأقرب الخالد المؤسس ياسر عرفات مسار ثوري جديد صنع إنطلاقة الثورة المعاصرة، ومعه أو في منزله كان إغتيال هرم من اهرامات الثورة، أبو الهول (هايل عبدالحميد)، ورفيق مسيرتهم أبو محمد (فخري) العمري..

كما اليوم 14 يناير 1991 كانت لحظة إغتيال القادة الثلاث، كضريبة الفلسطيني في مساره الكفاحي نحو تحرير وطن، وفي هذا اليوم 14 يناير 2018، سيكتب التاريخ أن مرحلة "الإغتيال الرسمي" للمشروع الوطني ستنطلق من مدينة رام الله، حيث "المقاطعة" مقر الرئيس محمود عباس، الذي أصر بشكل مريب على عقد "المجلس المركزي"، في ظل منعطف سياسي تاريخي للقضية الفلسطينية،

قد يكون ألأخطر منذ الحرب العدوانية على لبنان عام 1982، في محاول لتصفية الثورة الفلسطينية وتحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية، المحور الذي سبب "صداعا سياسيا" لثالوث الاستعمار والصهيوينة والرجعية العربية، فرغم الخروج من لبنان تمكنت القيادة الثورية للشعب الفلسطيني إعادة بناء مؤسسة الثورة والمنظمة، وكسرت "محاولة إنشقاق" في صفوفها كادت أن تؤدي دورا تكميليا للعدوان..

عادت الثورة والمنظمة للعمل بحكمة قيادة رأسها أبو عمار، كسرت كل محاولات التصفية والردة والانقسام، قادت معركة حماية "وحدة المنظمة والثورة"، رغم عقد المجلس الوطني في عمان 84 وما أثاره من "شروخ سياسية كبرى" كان لها أن تطيح بالمقدس الوطني، قيادة لشعب "وليست مفروضة على شعب"، تعاملت بحنكة سياسية بعيدا عن "غطرسة أو عنترة أو استقواء بهذا النظام أو ذاك"، ابقت كل خطوط الممكن السياسي كي لا يذهب ريح الثورة نتيجة "صبيانية سياسية"، أو "غطرسة واهية" أو "إستقواء" بقوة غير فلسطينية ..الى أن تمكنت عام 1987 من عقد المجلس التوحيدي، والذي لم يكابر الخالد وقيادة فتح التاريخية في حينه بتسميته الدورة 17 مكرر، احترما لمن رفض دورة المجلس الوطني في الأردن 1984 برقمها 17..

قيادة شعب تبحث حلا لمعضلة، كان لها أن تكسر ظهر الممثل الشرعي والوحيد، لم يقف الخالد أبو عمار ومعه قيادة فتح أمام "شكلية الرقم"، مقابل ربح وطني صاف، قاد لاحقا الى تفجير الإنتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987..

اليوم 14 يناير، يسجل التاريخ أن محمود عباس وضع حجر الأساس لقبر مرحلة تاريخية من مسار الثورة والمنظمة والشعب الفلسطيني، بغطرسة سياسية، والعار أنها غطرسة لا تقف على قاعدة لأي "انتصار سياسي" يمنحها "جدار القوة والتجبر"، وما أنتجه منذ توليته منصبا شاغرا وطنيا بإغتيال الخالد، والمصائب السياسية تتراكم واحدة تلو أخرى، ولو توفر جو سياسي خارج حدود الحراسة الأمنية للدولة الاحتلال، لعرف الحق السياسي مكانه..

اصرار عباس على عقد "مجلس مركزي" بمن سمحت لهم دولة الكيان بالحضور، وتحت حمايتها الكاملة، مسمار لدق نهاية مرحلة والشروع في التفكير لمرحلة مهما حاول العابثون وصفا غير الوصف..

"ثرثرة مقاطعة رام الله"، في يوم 14 يناير 2018، اختارت تعزيز قسمة وطنية بل وجغرافية لـ"بقايا الوطن"، على أن تمنح فرصة حقيقية، لعقد لقاء شامل خارج حراسة المحتل، لمناقشة المستقبل الوطني بكل مكوناته السياسية، برنامجا وأدوات ومؤسسات، "تتناسب" والقادم لحماية ما يمكن حمايته من "بقايا المشروع الوطني"..

عباس، بصفته، خطف "الشرعية التمثيلية" لتكريس انقسام الشرعية الوطنية - السياسية، بدلا أن يستلهم دور الخالد ومعه قيادة الثورة ما بعد مجلس عمان، كيف فتح كل خطوط الحوار لمدة 3 أعوام حتى عقد مجلس وطني برقم مكرر عام 87..بحث عن و"حدة لمشروع" وليس "تكريسا لكسر المشروع"..

لو اعتقد عباس، ومن رضخ له تحت تهديد سلاحين المال، وقوى "التنسيق الأمني"، أنه سيخرج منتصرا وقويا.. عليه أن يقرأ موقف الجبهة الشعبية التي قالت ان حضورها "رمزيا"، ليكشف حقيقة تستحق التفكير..

عباس سارع بقطع الطريق على أن يسجل التاريخ له، ليس فقط ،أنه استعاد وحدة صف وطني، بل أنه رسم وحدة وطنية جديدة بمكوناتها أدواتا وبرنامجا، لها أن تكون السلاح الأهم في مواجهة مشروع التهويد العام للقضية الوطنية، برعاية أمريكية..

عباس، كانت له فرصة ان تصبح حماس والجهاد، بكل ثقلهما السياسي والشعبي تحت رايته السياسية يقاتل بها كل من يعبث بالداخل الوطني، ويتحدى بوحدة لم تكن يوما في التاريخ الفلسطيني، كل قوى "الشر السياسي"..

عباس بدلا من صناعة تاريخ وحدوي جديد، يقال عنه "الكياينة التمثيلية الثانية"، سيقال عنه في التاريخ أيضا، أنه هادم للكيانية التمثيلية الأولى..

أضاع فرصة أن يقود "حركة وطنية فلسطينة جديدة"، قوامها فصائل منظمة التحرير (بعيدا عن أوزانها ومكانتها التمثيلية الحقيقة)، وحركتي حماس

والجهاد، بما تمثلان حضورا وتمثيليا ورؤية سياسية وفكرية..هذا "التحالف السياسي الفلسطيني" كان حلما للخالد ياسر عرفات، عمل كل ما يمكمه من أجل تشكيله، بدأت حواراته قبل قيام السلطة الوطنية وبعدها، وقبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية 1996، كان حوارا بين وفد من فتح، برئاسة أبو الأديب ومشاركة الطيب عبد الرحيم، وطلب مني الخالد الشهيد المؤسس أن أنضم للوفد رغم إنتمائي لغير فتح، لكن بحكم مشاركتي في اتفاق أوسلو لتوضيح ما يتطلبه الحوار مع حماس، ووفدها بقيادة خالد مشعل..

حماس في حينه لم تكن معنية حقا بتشكيل "تحالف وطني حقيقي" نظرا لارتباطها التنظيميي مع جماعة الإخوان، وتحالفاتها التي كانت باغلبيتها معادية سياسية للخالد أبو عمار، ورغم فشل اللقاء الذي كان له صناعة وطنية سياسية جديدة، فلم يغلق الخالد أبدا سبل البحث عن طرق الوحدة السياسية..

عباس، لأن خياره ليس بناء تحالف وطني جديد، بل تعزيز الانقسام الوطني، سارع لعقد المجلس المركزي دون حوار مسؤول حتى مع من يدعي أنهم "شركاء"، لم يعقد أي لقاء حقيقي لبحث ملامح القادم، فرضه فرضا بقوة "ارهاب المال وإرهاب أمن الاحتلال"..

عباس، كان له تأجيل عقد المجلس الذي لن يمنحه شيئا، ولن يقدم سوى الغاء ما سبق من قرارات واضحة للمجلس المركزي عام 2015، التي كانت سيفا على رقبته المنحنية للطلبات الأمريكية - الاسرائيلية، لصياغتها تحت باب "الدراسة والتفكير"..كان له أن يربح بعدا استراتيجيا في مواجهة عدو استراتيجي، لو كان حقا ان الهدف هو "مقاومة مشروع التهويد"..

عباس كان له أن يجفف مصادر "الفرقة السياسية لجناحي بقايا الوطن"، لو أذعن للمصلحة العليا وليس لأمر من مجهول..كان له أن يعقد لقاءا منه يعود رئيسا يمارس مهامه من مقره في قطاع غزة بعيدا عن حراسة المحتل و"طلب" أذنه بالتحرك من بيته الى مكتبه..

فرصة كان لها أن تكون تاريخية لخدمة القضية الوطنية أحالها "عباس" الى فرصة لتدمير القضية الوطنية..

ومسبقا نقول لكم، لن نقول لكم أرايتم..فعندها لن نحتاجها ابدا..!

ملاحظة: أمين سر مركزية فتح الرجوب بيقلك بدنا نشكل "إطار" لتنفيذ قرارات المجلس المركزي..شكله د.صائب مش معلمه أن اللجنة التنفيذية هي من ينفذ قرارات المجلس شرط موافقة الرئيس على تنفيذها..الا اذا الرجوب بده يغير الرئيس..بيكون شي تاني..صحتين عليك يا ذاك!

تنويه خاص: تهديد الجنرال الإسرائيلي الوزير(غالنت)، باغتيال يحيى السنوار عشية عقد مركزي المنظمة، رسالة ان من يبحث عن انهاء الانقسام جديا لا مكان له في المشهد السياسي..نتذكر هنا الشهداء اسماعيل أبو شنب وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي..

حماس وخطوات كبيرة الى "الوراء الوطني"!

كتب حسن عصفور/ أكد مسار الأحداث الأخيرة في قطاع غزة، أن حركة حماس تصر بشكل مثير للتوتر العام، ان تواصل سلوكاً سياسياً وتنفيذياُ لايستقيم مطلقاً مع كل ما أعلنته منذ توقيع اتفاق التصالح الأخير في القاهرة، وقبله إلى السلوك الوطني العام فيما يتعلق بمبدأ الحكم والقانون..

يوم الخميس الماضي، أعلنت مجموعة عن تحرك سياسي شعبي باسم "الحراك الشعبي الفلسطيني"، من أجل التعبير عن رفضهم للمعاناة العامة التي تعيشها فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، ونسقوا بما يتطلبه ذلك، رغم أن الاحتجاجات قد تخرج عن "البعد التقليدي" ، كونها تعبير عن حالة غضب من أوضاع لا تليق بشعب فما بالك بشعب فلسطين، بل أن حماس إعلاماً وأجهزة وناطقين، يتصدرون المشهد كلاما بشكوى من الكارثة التي تحيط بقطاع غزة..

سلوك حماس، أجهزة وتنظيماً ضد احتجاج شعبي (بعيداً عن حجم المشاركة)، كشف أن مغادرة حماس مربع "العصبوية الفئوية" والعمل البوليسي القمعي لا زال أمامه الكثير، وكل حديث من ممثليها، أي كانت صفتهم بغير ذلك، ليس سوى "تدليس سياسي"، وتلك ليس المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة كما يبدو،

التي تكشف فيها حماس، أجهزة وأدوات، عن مضمون بوليسي كامل لسلوكها ضد من لا تتفق معه لو قرر التحرك الشعبي، وخرج من دائرة "ورشات العمل المفندقة"، فهي تصاب بهلع من أي حراك خارج "المباني"..

سلوك لا يتطلب اعتذارا، ولا قيمة لأي اعتذار منها، ليس لأنها "غير ملزمة" بذلك وطنياً، بل لأنها لا تزال خارج سياق الإدارك أن العلاقات السياسية الحقيقية ليس "حوارات هايد باركية"، بل هي جزء حيوي من التفاعل الشعبي والخروج للتعبير خارج الحدود المقيدة هو حق، وفي فلسطين ليس بالضرورة أن يتطلب إذناً، رغم أنه قد حدث..

حماس تشكو طوب الأرض، مما تقوم به "أجهزة عباس الأمنية"، ضد نشاطاتها، لكنها تتجاهل كلياً، ما تقوم به أجهزتها بشكل أكثر رداءة من آداء أجهزة عباس الأمنية، ما يكشف أن المسألة عندها تقاس بها، وليس بحق ومبدأ..

لكن قمة "الرداءة السياسية الوطنية والقانونية"، ما أعلنته حماس وجهازها الأمني، عن إعدام أحمد برهوم، بتهمة العمالة مع العدو القومي والوطني، وأنه لعب "دوراً مركزياً" في قيام دولة الكيان بإغتيال ثلاثة من أبرز قيادات كتائب القسام، جريمة هزت الوجدان لكيفية الوصول لقادة فنوا من أجل قضيتهم، يستحقون قمة التكريم الوطني وليس الحزبي الفصائلي فقط..

بدأت "الرداءة الوطنية"، بإعلان غاية في "الغرابة" وعلها "غير مسبوقة"، أن تقوم "حركة" تقول أنها قامت بتسليم شخص لعائلته لأخذ القصاص بيدهم وتقيم "مهرجاناً لإعدامه"، وكأننا أمام "إخراج فيلم"، مسألة لو قالها أي كان بأن حماس وجهازها فعلت ذلك يوماً لأعتبرت قضية "تشويه وطني وسلوكي بل وأخلاقي"..

حماس، التي تعلن ليل نهار أنها تركت السلطة في قطاع غزة كلياً، وتتهم عباس وفريقه أنهم يتهربون، قامت خلال 48 ساعة بنسف كل "روايتها" تلك، وأكدت مقولة عباس وفريقه أنها لم تتخل عن أي مظهر حقيقي للسلطة، وأن الأمن والقانون ليس سوى جهاز خاص لها..

"فيلم برهوم"، أثبت أن القانون المدني ليس من حماس، وأنها تحاول تكريس قانونها الخاص، قانون ليس جزءا من القانون الأساسي، الذي تم أقراره رسمياً

وجاءت حماس به فوزاً بالانتخابات 2006، لتعلن أن حقها الحكم، لكن سلوكها "القانوني" لا صلة اطلاقا بالقانون الأساسي، بل وليس بأي قانون مدني على الاطلاق..

إعدام خارق القانون، مهما إدعت تبريرا، وقبله لا يوجد من يطبق القانون بدون مصادقة من رئيس السلطة، والذي تعتبره حماس رئيساً وفق اتفاق التصالح الأخير وكل اعلامها يقول ذلك، على الأقل علانية، لكن يوم الجمعة 19 يناير 2018 أعلنت غير ذلك اطلاقا، ومنه يحق لفتح أن تقول ما تريد قوله بعدم مصداقية حماس في التخلص من "السلطة" و"السيطرة الأمنية المطلقة"..

لكن الجريمة المضافة هي أن تعيد لنا حماس كل ما يفترض أن لا يكون، أخذ القانون باليد، عائلة تنقتم من ابنها، أي قانون يمكن الافتخار به، حماس بما فعلت، ولا تبرير اطلاقاً لما فعلت سوى خضوع لمنطق خارج القانون، وشرعنت "سياسية أخذ القانون باليد"، ولم يعد من حقها أن تحاسب أي كان بقتل أي كان تحت بند "الثأر" الخاص أو العام..

بالمناسبة صمت نواب حماس على الخروج عن القانون يعني رسمياً انتهاء مكانتهم القانونية!

يوم أسود سياسي وقانوني وأخلاقي أيضا ما كان من "إعدام ميت" اسمه برهوم..!

ملاحظة: بلدية فرنسية تكسر الحظر الأوروبي وتعترف بفلسطيين..سلاح جديد ليت "الديبلوماسية الفلسطينية تعيد له الاعتبار"..التواصل مع غير صالونات المقار الرسمية..!

تنويه خاص: حركة فتح تصدر بيانات تحمل لغة لا صلة بلغة رئيسها وعشان هيك اعلام الرئيس يتجاهلها طويلاً ..تنشر في كل مواقع قبل أن تراها في اعلام رئيس فتح..ليش طيب!

"ذاكرة الرئيس عباس السياسية"..تاهت في دهاليز الكلام!

كتب حسن عصفور/ ربما سنجد من بين "الفرقة العباسية" من سيقول لرئيسها محمود عباس، انه ارتكب جملة من "الخطايا الوطنية"، في خطاب "هزلي" بحث عن تاريخ وتجاهل الحاضر والمستقبل، حاول تقليد اسلوب الخالد ياسر عرفات، فكان "مسخا"، تحدث دون روابط بين فقرة وأخرى، في حديث استمر ساعات أمام "المجلس المركزي: في رام الله ليلة 14 يناير 2018..

كميات الاساءة الوطنية التي اشار لها عباس في هذا الخطاب، ستضعه في واحدة من الخطابات "المشينة" التي وجب الحساب عليها، ليس لما لم يقله من "ضرورات وطنية"، بل لما قاله من "إسفافات سياسية"، وكذب قلما نجد له مثيلا في عالم لم يعد لأي كان أن يكذب بالمعلومة، كما كان في خطاب عباس أمام المجلس المركزي.

سنترك للساخرين من ابناء الشعب الرد على "فضيحة معرفته بهموم الناس في قطاع غزة"، وما أصبح "نكتة لن تمسحها ذاكرة القادم"، عباس اشار الى أن أهل غزة باتوا "مبحبحين كهربا" بعد أن وافق على دفع مبالغ مالية لدولة الكيان، لكن هذا الاعتراف أكد، أن الذي يحاصر قطاع غزة ليس الكيان فحسب، بل عباس حكومة وأدوات، اعتراف كاف لوحده أن يحاكم هذا المفترض انه رئيس لشعب بعيدا عن "الجغرافيا أو الهوى السياسي".

عباس، "فقد ظله"، وتناسى انه يتحدث والعالم يتابع، عندما استخدم ألفاظا لا صلة لها بمكانته ولا سنه، خرج عن المعتاد، وتحدث كيفما جاء الكلام، مع أن "فرقته" رسمت له "خطابا علّه يعيد تقديم نفسه"، بعد أن أظهر هزالا سياسياً وخنوعً قل أن يكون له مثيل، لجأ الى "تفخيم الصوت" على حساب "مضمون الكلام".

عباس، رغم كل "الهمروجة اللغوية" التي حاول أن يثيرها حول عناوين سياسية، باللجوء الى تعابير يعتقد أنها ستنسي ما هو مطلوب منه بشكل جاد كرؤية موقف ومسار..لكنه تجاهل ان شعب فلسطين هو شعب "الجبارين سياسيا ووطنيا"!

كان مثيرا للدهشة، ان يقول عباس أين سنعقد المجلس المركزي، مش طالعين من "هون"..أأأأأوف، ليش رام الله مثلا كانت محررة وغزة محتلة مثلا، وهل عباس

يتحرك من منزله الى مكتبه دون أن يأخذ أذنا من "المنسق يوآف"، هل يعرف عباس أي مخيم أو مدينة أو بلدة فلسطينية في الضفة الغربية غير محيط مكتبه وطريقه الى منزله.

هل يعتقد عباس أن "أمن المحتلين" أكثر أمنا وسلاما عليه من "أمن حماس"، مهما كان رأينا فيها..

عباس تحدث عن قراره المستقل، وهو لا غيره من يقرر اين وكيف ولما..طيب هل يخبر عباس الحقيقة القائمة عن أي مغادرة له من رام الله الى بيت لحم، كم مكالمة هاتفية تجريها "أدوات الارتباط" كي يصل الى بيت لحم، وهل كان له أن يعقد المجلس المركزي في نابلس مثلا، مع أن ظروفها الأمنية ذات الظروف..

الذاكرة لا تخون عباس هنا، بل هي أصيبت بعطل كامل، كونه يعتقد ان العالم لا يعلم أن رام الله محتلة ومحتلة جدا ايضا، وقوات الاحتلال دخلت بيته وأهانت أسرته دون أن يجرؤ القول عنه، حتى كشفها نتنياهو عبر إعتذار علني له.

عباس قال أن "اتفاق أوسلو انتهى"..وهذا صحيح جدا منذ حصار الخالد عام 2000، لكن هل دور الرئيس العام لكل ما هو منصب عام للمؤسسات الرسمية، أن يقول "أوسلو انتهى"، هل وظيفته أن يردد ما يقوله أطفال خانيونس والقدس وجنين وبيروت والقاهرة، أم هو من يقول لأنه إنتهى هذا "ردنا"، أم أنه ينتظر من "اللي يخرب بيته" أن يقدم له "روشيته" سياسية لكن عبر اسم مستعار آخر (جسم دولي)..

عار سياسي أن يتصرف رئيس شعب بوصف دون أن يقول ما هو المطلوب وطنيا..لكن لتذكير محمود عباس، الم يقرر المجلس المركزي في دورته السابقة قرارات قاطعة واضحة، من الذي رفض تنفيذها..أهو شخص غيرك..يا مخترع مقولة "التنسيق الأمني مقدس"!

لكن المصيبة الكيرى، عندما تحدث عباس عن قمة كامب ديفيد عام 2000، وقدم "عناصر لصفقة" ادعى أنه عرضت على الطرف الفلسطيني، وكذلك عن عرض أولمرت..

ولأن غالبية وفد كامب ديفيد لا زال حيا، عد غياب الخالد بفعل فاعل يا "محمود"، وأن عرض الرئيس كلينتون أو ما سمي بـ"محددات كلينتون"، تضمن فيما تضمن الطلب بتبادل بنسبة 13 %، ولنتجاهل كل غير هذا فيما قاله خطاب عباس، لأن هذه المسألة لم تعرض مطلقا، ولأول مرة نسمع هذا الرقم (الذي هو رقم بدأ الآن تداوله من قبل حكومة الكيان)، نتنياهو تحدث عن تبادل أراضي بأقل من ذلك وبكثير، ويبدو أن "الخربشة الرقمية" التي تداولها الرئيس عباس وفريقه مع فريق نتنياهو أربكت الأرقام في ذاكرتك..

حتى أولمرت لم يجرؤ أن يعرض مثل ذلك الرقم، والذي قدمه لك بعد ذلك بسنوات، أواخر 2005 عرض عليك ما نسبته 6.5% تبادل، مع بحث أحياء القدس العربية، ورفضت العرض، ليس لأنك من قرر، بل لأن رايس أبلغتك هاتفيا أن ترفض، وهذا من إعترفت به أنت قبل فترة بعد أن نشر اولمرت ذلك..

عندما تصبح الذاكرة ضعيفة بحكم عوامل "التعرية الانسانية"، فالأفضل لمن يريد استخدام أرقاما وسنوات أن يسجلها ويقرأها نصا، فذلك ليس "عارا"، لكن العار أن يسقط رئيس في قول ولا يدرك قيمة القول..

هل رقم الـ13 % الذي أراد عباس أن يظهره وكأنه رقم تم عرضه في كامب ديفيد مقدمة لنقاشه من دولة الكيان، وهل تجاهل عباس ان وفده الى واشنطن قدم موافقة للأمريكان حول قبولهم باسس عرض أولمرت(تبادل أراضي بنسبة 6.5%)..

صحيح، لماذا لم يخبر عباس، ما دام يتحدث بطلاقة و"شجاعة" و"قرار مستقل"، عن انه غادر قمة كامب ديفيد في وقت "الصراع السياسي" ليعود الى رام الله من أجل "تزويج ولده طارق"..الرئيس محمود رضا عباس فضل مصلحته الخاصة جدا على مصلحة وطن، ترك ساحة صراع سياسي لغرض ذاتي كان له أن ينتظر..لكن الوطن بحساباته جاء بعد "العائلة"..ويتحدث عن "المصلحة العليا"..يبدو أننا بحاجة لتحديد ما هي تلك "المصلحة العليا" للرئيس عباس!

ومع كل ما سبق، من يقول أوسلو انتهى، عليه أن يقدم ما بديله، على من ينهي أوسلو ان يعلم ان ذلك يشمل وقف كل أشكال التنسيق الأمني، وأن التحرك بين

المكتب "الرئاسي" والمنزل يتطلب "ترتيبات خاصة"..فما بالك بالسفر الى خارج الوطن المحتل..

البديل ليس معقدا، هو متوفر ولا تحتاج سوى لإعلان وتنفيذ، وأن تختار، هل تخرج لتقيم في جزء من دولة حدود الحركة أفضل كثيرا في قطاع غزة، او تختار أن تبقى "رئيسا تحت الاحتلال"، دون أن تغادر الضفة وتبقى تحت الحصار إما المكتب أو المنزل، كما اختار الخالد حصارا لمدة 4 سنوات دفاعا عن "خيار تاريخي"..أنت وين من هذا ..سنرى!

ملاحظة: طيب ليش السيد "المحبوب محمود" ما يقول ما هي "صفعة القرن"، ومن عرض عليه "ابو ديس عاصمة" وهو رفضها..مش قرارك مستقل وما حدا بيفرض عليك شي..طيب كملها المرجلة وإحكي لنشوف !

تنويه خاص: "تبحبوا يا غزازوة"..عبارة ستبقى خالدة رمزا لـ"العباسيين الجدد" هزلا ومسخرة ..لكنها ستبقى أكثر خلودا بأنها كشفت من يقول أنه رئيس للشعب كيف يحاصر الشعب..مبروووووك!

"سقطات سياسية خطيرة" في خطاب الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ تجاوز الرئيس محمود عباس عامل السن والوضع الصحي، وشارك في مؤتمر الأزهر الشريف لنصرة القدس، تأكيدا على الأهمية السياسية للمؤتمر، والذي منحه شيخ الأزهر الإمام الأكبر د. أحمد الطيب، بعدا غير تقليدي، بما كان من حضور سياسي وديني، عله المؤتمر الأول بذلك التنوع منذ زمن بعيد، مع ما كان من مقترح الإمام الأكبر باعتبار العام 2018 عاما للقدس..

مشاركة الرئيس عباس كان لها أن تضفي قيمة مضاعفة للمؤتمر بكلمات تعكس "روح الشعب الفلسطيني" الكفاحية بكل أبعادها، وتأكيدا على أن الهزيمة السياسية ليست جزءا من ثقافتة ولن تكون يوما، وأن المعركة على القدس ليست معركة جغرافية على حدود مدينة، رغم أهميتها، لكنه صراع سياسي ثقافي

وحضاري، وفلسطين لن تسمح لأي كان باختطاف ذلك وتشويهه ضمن بعد "طائفي سياسي" خاص..

وبدلا من إعادة الاعتبار لمعركة القدس في قمة "كمب ديفيد" وكيف قادها الشهيد الخالد، وباتت جزءا من مسار الشعب الكفاحي، خرج الرئيس محمود عباس بـ"مفاجئته الكبرى"، التي لم يكن اي فلسطيني، كان من كان انتماءه السياسي أو الفصائلي، يتوقع سماعها من رئيس منظمة التحرير التي قادت ثورة شعب وأعادت له الاعتبار بكفاحها الثوري بكل أشكاله، وعموده الأساس الكفاح المسلح، ان يتصدر المشهد بقوله، أننا لن نذهب الى "الارهاب والعنف"، وسنبقى مقاومة سلمية..

يتفاخر عباس، منذ عودته الى أرض "بقايا الوطن" المتأخرة عاما ونصف صيف 1995، بمناسبة أو بدونها أنه ضد العمل العسكري وضد الكفاح المسلح، وهذا رأيا له، لسنا في وارد تبيان ثغراته السياسية والوطنية ايضا، لكن الأهم وطنيا، ان هذه المسألة ليست محل "تفاخر"، لو انها كانت "رأيا خاصا"، وليست "أسلوبا متفق عليه" ضمن شروط البقاء السياسي كتكريس لمفهوم "التنسيق الأمني " في عهده، وليس مجبرا أيضا ان يذهب بإعطاء أوامر تنفيذ عمليات عسكرية ضد المحتل، الذي أهان شعبه وقاد حروب ثلاث على قطاع غزة، ويدنس كل ما هو وطني فلسطيني في الضفة والقدس، بما فيها بيته الشخصي، دون ادنى حرمة لمكانته أو لموقفه الخاص..

لكن، أن يقف الرئيس عباس في مؤتمر عالمي خصص لنصرة القدس، ويقول ما قال فتلك "سقطة سياسية كبرى" تستحق منه أولا، ومن حركة فتح "أم الجماهير"، كما يحب أبناءها القول، إعتذارا خاصا عن سقطة "الارهاب والعنف"، التي قالها عباس في سياق أنه لن يسمح لهم بدفعه اليه..عبارة لا تحتمل التدليس انه وضع العمل العسكري في تلك الخانة، التي يحلو لدولة الارهاب اسرائيل وحامية الارهاب العالمي، بل صانعته، أمريكا، وصف نضال الشعب الفلسطيني بتلك الصفة التي سقط بها عباس..

سيخرج بعضهم ليقول كلاما مملا لتفسير ما لا يفسر من سقطة سياسية، لم تكن سهوا او زلة لسان بحكم الارهاق أو الوضع الصحي الخاص، لكنه أعادها مرتين ما يؤكد تصميما "واعيا" لما يقول..

معادلة عباس الجديدة هي أن الارهاب والعنف ليسا جزءا من مساره بل مقاومة سلمية، والمصيبة انه لم يعرف بعد ما هي تلك المقاومة السلمية التي يمكنه أن يأمر أجهزته الأمنية على السماح بها، وأن لا تقدم خدمتها الأمنية لجيش الاحتلال عبر غرفة "التنسيق الأمني"..

معالدة عباس الجديدة، يعي ذلك أم لا يعيه، تضع ابناء القوات الأمنية تحت مرمى نيران المحتل دون أن يكون لها حق الدفاع عن النفس حتى، فما بالك أن تقاوم "عملا عدوانيا" ضد منطقة فلسطينية يفترض ان لا تقترب منها قوات الاحتلال..

عباس بمعادلته، يأمر قوات الأمن، بأن أي عمل عسكري لجيش الاحتلال ضد المناطق الخاضعة "نظريا" لسيطرة السلطة يجب أن لا يرد عليه باي عمل عسكري..

كان يمكن لعباس ان يشرح موقفه من العمل العسكري في الإطار الوطني، وأن لا يضعه كشكل من اشكال الإرهاب، او الإيحاء به، لم يكن مجبرا اطلاقا على ذلك المسار اللغوي، وكأنه يتفاخر به ولا يقيم وزنا لملايين من ابناء الشعب الفلسطيني يرون غير ما يرى، كان له ان يؤكد موقفه من المقاومة "السلمية"، دون عروج على غيرها، لكن المسألة وكأنها تتجاوز موقف لتصل الى رسالة طمأنة سياسية لمن يترقب له..

ويبدو أنه أراد تأكيد ما اعلنته الأجهزة الأمنية لدولة الكيان، ردا على هجوم ساسة الكيان، بأن "ابو مازن" مخلص لـ"إرثه في مكافحة الارهاب" والتنسيق الأمني..

هل تدرك فتح خطورة ما قاله عباس، ام انها ستبدأ رحلة جديدة في مسار الالتزام بالمنهج العباسي الجديد..لو كان ذلك خيارها فهي تضع بداية مسار جديد لعمل فلسطيني هي ليست منه..

مهما كانت قوة خطف الشرعية فلن يسمح لأي كان تشويه مسار تاريخي لشعب لا زال تحت الاحتلال..وابرز سماته مقاومة عدوه ومحتليه..

ملاحظة: لا نعلم كيف لعباس أن يتحدث عن رفض التطبيع وهو وأمين سر فصيله الرجوب أبرز سماسرته وبالتحديد مع السعودية، عباس والرجوب أحضروا جنرال عشقي الى تل أبيب وتفاخروا به صورا وكلاما..عباس وفرج أحضروا مدير مخابراتها الى تل أبيب ورام الله "سرا"!

تنويه خاص: زيارة القدس للعرب أو غيرهم من دول لا علاقة لها بدولة الكيان سيكون فتح "طريق التفافي" للتطبيع المجاني مهما حاول البعض "التذاكي"..كثيرا من الخدمات تقدم للكيان بلغة "ثروية"!

سيادتك.. "الليكود" أسقط ورقتك الأخيرة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن كل الخطب الرنانة الفارغة من أي مضمون حقيقي، او محاولة "التماثل" مع حركات الخالد أبو عمار، التي اراد الرئيس محمود عباس القيام بها ليلة إشعال شعلة إنطلاقة فتح وإنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فهو لم يتقدم بأي موقف حقيقي يمكن للشعب الفلسطيني، ان يلمس بأن هذا الرئيس له صلة بتطور الأحداث التي تعصف بالقضية الوطنية..

عباس، لا زال يتصرف، وكأن الأمر السياسي الذي يحيط بالقضية الوطنية، ليس سوى منعرج يمكن تصويبه لو أنه أبدى بعضا من "عتب متهدج"، باعتبار أنه الضمانة الأهم لحماية المشروع المشترك لغرفة التنسيق الأمني، تحدث عباس في كلمة مرتجلة، فكشف كم وصل حالنا الى أرذل اللحظات السياسية، كلمات متناثرة بلا أي رابط، حاول أن يلجأ للدين عله يستر بعضا من عدم الحديث، فتاه أكثر في ممر يعرف أن أهل فلسطين يدركون أن الرد لن يأتي بكلمات لا رابط بينها..

وفي كلمة مسجلة، حاول الاستعراض اللغوي على ما فعل، وبلا أي احترام للعقل الفلسطيني، ومكانته الكفاحية، حاول أن يبدو وكأنه خرج منتصرا من معركة

القدس، عبر "إجماع وهمي"، لم يمثل رادع لجزيرة مجهولة النسب، في أن تعلن نقل سفارتها الى القدس، فما بالك بدولة لها مكانة أهم، خطاب تحدث عن أي شيء دون أن يقدم أي شيء حقيقي كخطة عمل، ليس للرد على قرار ترامب، كما يحاول عباس وشلته السياسية تقزيم المعركة الوطنية الكبرى، وكأنها قرار ترامب، وليس محاولة ردم المشروع الوطني بكامل مكوناته..

عباس لازال يتصرف وكأن ما يحدث من تهويد واستيطان وضم، ليس سوى "إنحراف" عن عملية السلام وخروج عن "الاتفاقات"، التي لم يعد لها وجود منذ زمن بعيد سوى في خطب عباس وفرقته التائهة وطنيا، ودائرة شؤون المفاوضات، التي لم يعد لها قيمة سياسية منذ زمن بعيد، كونها خارج النص الوطني، بانتهاء العملية السياسية، التي من أجلها تم تشكيل دائرة المفاوضات في مايو 1994، لمتابعة العملية التفاوضية القادمة، في الاتفاق الانتقالي والنهائي..

ولأن كل العملية التفاوضية انتهت، فمن باب أولى أن تنتهي هذه الدائرة كليا، ليس رسالة سياسية فحسب لمن يهمة الأمر بجدية الكلام، بل تأكيد عملي أن "السلام" المرتقب لم يعد جزءا من واقع، مع انتهاء التفاوض بشكله القديم، بعد قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012..

من قرأ أو سمع خطاب عباس في 31 ديسمبر 2017، سيعتقد أن المشهد الفلسطيني غاية في الصواب، وأن الحركة الوطنية تجسد "جدارا متينا راسجا" في وحدة صلدة يمكنها أن تكسر كل مؤامرة سياسية معدة، تجاهل عباس حقيقة الكارثة السياسية، وأعاد ذات اللغو، بدلا من اعلان "طلاق بائن" مع كل ما كان "شائنا سياسيا" في مراحل سبقت، وأنه يقدم للشعب خطة عمل للسير مشتركين موحدين لإسقاط مؤامرة أركانها أصبحت حقيقة وليس تحليلا..

ولأن عباس، لم يدرك بعد، ان المسألة ليس القدس فحسب، وأن المسألة ليس خذلان أمريكا له واهاناته السياسية والشخصية، وأن القضية ليست بحثا عن "راع لغنم المفاوض"، بل هناك معركة مصيرية لحماية "بقايا المشروع الوطني"..

خطاب عباس كان تكملة لترسيخ المصيبة السياسية وليس حلها، مستمر في عقاب قطاع غزة، وحرب على كل معارض لمسيرته المخزية، ويحارب من لا يقول له

"أمرك زعيم"، ويستغل سلطة الاحتلال قبل أجهزته الأمنية لفرض حظر اعلامي شامل على كل مواقع الإعلام، التي لها رأي غير ترويج الوهم وتعارض التهويد الذي "شرعنه رسميا"، عباس تعامل مع الانقسام وكأنه جملة خبرية، تحدث عنه بأنه "مصلحة"، لكنه لم يفعل أي خطوة كي يعلن رسميا أنه أمر بإزالة كل مسببات تعطليه..

عباس في خطاب "الوداع السياسي" تجاهل اعلان حالة مواجهة شاملة ضد المحتل، وتجاهل إعلانه التخلي الكلي عن ما سبق من اتفاقات، وأن يعلن إنتهاء ولمرة واحدة، اي شكل من التنسيق الأمني مع دولة الكيان وجيش الاحتلال، أن يصدر أمرا لقواته الأمنية التصدي لأي تطاول على ممتلكات الفلسطيني، وأن يعتبرها أجهزة لخدمة المواجهة وليس لكبحها..

عباس تجاهل أن قطاع غزة هو قاعدة الفعل الثوري لخصوصيته وتفرده وخبرته المختلفة، وعليه له إهتمام خاص..

الفضيحة، أن خطاب عباس تجاهل كليا أي اشارة لقرار الحزب الاسرائيلي الحاكم "الليكود"، لفرض "السيادة الاسرائيلية على الضفة"، وبعد الإقرار لم نسمع عن لقاء طارئ لقيادة فتح أو اللجنة التنفيذية أو أي إطار من الأطر التي يرتاح لها الرئيس عباس، بل اكتفى ببيان لفتح يهدد كالعادة أن ذلك سينهي عملية السلام، بيان مصاب بداء الملل الشامل..

الرئيس عباس، بعد القرار الاسرائيلي بات "تحت السيادة الاسرائيلية"، وبدلا من البحث في كيفية الرد، يذهب لينام دون أي أن يهتز له رمش، بل أنه لم يصدر أمرا لعقد لقاء طارئ في اليوم التالي لدراسة المستجد الكارثي، والذي بموجبه يمكن أن يحال عباس الى أي ضابط اسرائيلي للتحقيق معه بشبه مخالفة سير..

كيف يمكن أن ينتهي ليل أمس باحتفالات دون أن يدرك رئيس الشعب، حتى لو كان بالإكراه، أن قرار الليكود هو اعلان حرب سياسية على كل مشروعنا الوطني، وعليه لا بد من خطة عمل مواجهة شاملة، بأدوات غير أدوات العار السياسي التي رافقته، في رحلة سيكتب عنها أنها الأكثر خزيا سياسيا في التاريخ الوطني..

كيف يمكن لعباس أن يتجاهل القرار، ويعلن تحويل عقد المجلس المركزي من مكانه الى مكان آخر..

من لا يدرك قيمة قرار الليكود الأخير، ومن لا يتصرف وفق تغيير جذري سيكون شريكا في تمرير مؤامرة التهويد العام..

للرئيس عباس فرصة أخيرة، أن يعلن اليوم قبل الغد، أنتهاء كل ارتباط مع الاحتلال سياسيا وأمنيا، وأن القائم هو دولة فلسطين، ويعلن أن المجلس المركزي القادم سيعقد في غزة ليؤكد كل ما سبق من قرارات اتخذت، وأن اسرائيل الدولة هي عدو قومي للشعب الفلسطيني بعد قرارها الأخير، وأن الضفة الغربية بكاملها أصبحت أرض محتلة..

أن يدعو اليوم لعقد لقاء طارئ ينهي فيه كل مظلمة ضد أهل القطاع، ويلغي كل إجراء ظالم وقهري ضد الفلسطيني، وأن يدرك أن اعلام الكيان هو من يجب حظره وليس اعلام يقف رأس رمح ضد التهويد وأدوات التهويد، وشلة الفساد العام..

هل يدرك الرئيس محمود عباس، انه لم يعد رئيسا وفقا لقرار الليكود سوى بالإسم، وأنه شبه مواطن اسرائيلي..

السيد الرئيس ..إصحى كفاية نوم سياسي!

ملاحظة: قرار الليكود حول فرض "السيادة الاسرائيلية" على الضفة يريد ان يبرز "نتنياهو" كـ"شهيد أرض اسرائيل" لو تم اسقاطه لفساده!

تنويه خاص: في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح، يصبح التأكيد على قول "الخاليدن ناصر وأبوعمار" ضرورة وطنية: الثورة وجدت لتبقى ولتنتصر..وستنتصر يا فلان !

"غرينبلات" وسيطا اقتصاديا بين السلطة واسرائيل..خدمة لمن؟!

كتب حسن عصفور/ دون أي إعلانات من قبل "الرسمية" الفلسطينية، يقوم المبعوث الأمريكي بدور "الوسيط الفاعل" بينها ودولة الكيان، فمنذ أن عاد الى تل أبيب، يتحرك "غريبنلات" على أكثر من جبهة، ليؤكد للعامة، ان أمريكا لم تفقد دورها ولا مكانتها كـ"وسيط" بين طرفي الصراع..

قبل أيام، قامت حكومة الرئيس محمود عباس، بلإطلاق خدمة الجيل الثالث كميزة مضافة من الميزات التي تمنحها دولة الكيان بين حين وآخر لسلطة رام الله، الخدمة التي لم تشمل قطاع غزة، جاءت بوساطة من المبعوث الأمريكي، وفقا لبيان أصدره مكتبه وتم تزويعه على وسائل الاعلام، ولم يكن النشر سوى إشارة لإستمرار الدور الأمريكي "الوسيط"..

قبول السلطة، تفعيل هذه الخدمة للضفة دون القدس وقطاع غزة، ليس سوى تعامل موضوعي مع تكريس "الفصل الكياني" بين جناحي "بقايا الوطن"، رغم كل "المبررات" التي يمكن أن تسوقها حكومة السلطة، بأن اسرائيل تمنع وترفض، ولكنها تجاهلت أنها وافقت على "الفصل العملي" التقني، وكان لها أن ترفض تلك "الميزة" لإعتبارات سياسية، وتتجاهل كليا الربح اللامحدود لشركات الاتصالات..وأن تجري حسابا دقيقا لمعنى الدور الأمريكي الفاعل لـ"إنجار تلك الخدمة الإنترنتية" في هذا التوقيت..

حكومة تتلفظ كثيرا عن "وحدة الضفة والقطاع"، وسلوكها العملي بناء "جدر بكل أنواعها" بينهما..

ويبدو أننا أمام "نشاط أمريكي جديد"، حيث أعلنت وسائل اعلام عبرية، وسط صمت سلطة رام الله، عن لقاء بين رامي الحمد الله، الوزير الأول في حكومة عباس، ووزير مالية دولة الكيان كحلون، وأيضا بترتيب مسبق من البمعوث الأمريكي المقيم في تل أبيب، ولأهداف أقتصادية..

بعض ما تسرب، ونأمل أن يكون غير دقيق، ان اللقاء سيعقد في مكتب الوزير الاسرائيلي بالقدس الغربية، وستكون هذه سابقة فلسطينية خطيرة سياسيا، حيث يعتبر ذلك "إعترافا عمليا" بأن القدس عاصمة للكيان، وتلك ليست قضية

إجرائية، فلو حدثت سنكون أمام تغيير جوهري في الموقف الرسمي الفلسطيني خلال زمن الخالد ياسر عرفات، حيث رفض اي لقاء فلسطيني - اسرائيلي أن يعقد في القدس الغربية، لإعتبار سياسي واضح..ولو حدث من رامي فسنكون أمام كسر الموقف الرسمي من اعتبار القدس عاصمة للكيان..

جوهر اللقاء، وفقا لما تم نشره سيتناول، قضايا مالية - اقتصادية، والسؤال هنا بداية، لماذا يذهب الوزير الأول الفلسطيني للقاء وزير اسرائيلي، دون إدراك أن ذلك لا يليق بأي شكل من الأشكال..

كان من الممكن قبول ذلك، لو أن الاسرائيلي جاء الى رام الله ويستقبله رامي بحضور وزير المالية ووزيرة الاقتصاد، دون أن يذهب لتفاصيل البحث، وتلك مسائل تعكس مدى الاحترام الذاتي للمنصب وليس لمن يشغله، فتلك لا قيمة لها..

وجوهر اللقاء قضايا اقتصادية، والسؤال هل قطاع غزة سيكون جزءا من قضايا البحث، أم انه سيكون قاصرا، كما الجيل الثالث على الضفة الغربية، تأكيدا للسلوك الحكومي منذ سنوات، حيث يغيب قطاع غزة عن تصورات الحكومة، بذرائع متعددة، خاصة وأن وفدا للرئيس عباس قبل أشهر عدة، تقدم بـ"رزمة مشاريع اقتصادية" الى الإدارة الأمريكية تخلو من اي مشروع لقطاع غزة، وكلها تنحصر في الضفة بين مناطق أ، وب وج، ملف قدمه في حينه مستشار عباس الاقتصادي محمد مصطفى بحضور صائب عريقات وماجد فرج..

هل يكون اللقاء الجديد، وعبر الوسيط الأمريكي غرينبلات بحثا لتنفيذ بعضا من تلك الرزمة التي قدمها مصطفى، كمصيدة أمريكية لحكومة عباس، التي تنهار كثيرا أمام "الإغراءات الاقتصادية"، حيث المؤشرات تؤكد أن الادارة الأمريكية تستخدم الملف الاقتصادي لتمرير بعض جوانب الصفقة السياسية، المعروفة بـ"الصفقة الكبرى - صفقة ترامب"..، فلا "هدايا مجانية" في عالم السياسية، خاصة وأن "السلطة الرسمية الفلسطينية" اعلنت أنها لم تعد تقبل أمريكا "وسيطا"، ولكنها تظهر تواطئا في ذلك الدور في البعد الاقتصادي، ما يؤكد أن الرفض ليس سوى شكلا جديدا من "أشكال الخديعة السياسية" رفض للوساطة سياسيا وقبلوها إقتصاديا..كيف!

ملاحظة: بعد مضي أسابيع على قرار المجلس المركزي أعلن أحد أعضاء تنفيذية منظمة التحرير، أن مزاج الرئيس سمح بعقد لقاء السبت القادم..بالك قرارات المركزي سترى النور أم "العتمة هي الحل" يا فلان!

تنويه خاص: الاشادات المستمرة من قادة أجهزة أمن الكيان لجهد ودور أجهزة أمن عباس تؤكد أن "التنسيق الأمني" لن يمس..صدق "البحباني" في مقولته الخالدة أنه "مقدس حقا"!

قرارات "المركزي"..أهي "قل كلمتك وإمشي"!

كتب حسن عصفور/ قبل سبعة أيام، أعلن "المجلس المركزي الفلسطيني" في بيانه الختامي، يوم 15 يناير 2018، جملة من القرارات التي وصفها البعض بـ"التاريخية"، وقد تكون كذلك لو أنها فعلا قرارات نحو "التنفيذ" وليس قرارات "مظهرية اعلامية"..

حيث "دعا المجلس المركزي، المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من إنجاز استقلالها، وممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها بما فيها العاصمة القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967".

و"تم تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان".

و"جدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك".

ذلك "تلخيص مكثف" لأبرز القرارات، مع "تأكيد لغوي" على أهمية المصالحة، دون أن يحدد، وهو الإطار الأهم قانونيا وسياسيا، كيف لها ان تكون، بل لم

يكلف المجلس أي لجنة متابعة لهذه القضية التي تمثل "العامود الفقري" لضمان نجاح كل ما قرره، فبدونها لا أمل سياسي مطلقا بتقدم خطوة عملية واحدة..

ولكن، من يقرأ بيان المجلس وقراراته، سيتوقف امام عبارة "تم تكليف اللجنة التنفيذية"، لتنفيذ تلك القرارات، ومع أهمية ذلك بحكم أنها تمثل "الشرعية الفلسطينية"، واداة العمل الرسمية، لكن اللجنة تلك يرتبط عملها بشكل مباشر بحضور الرئيس محمود عباس، بصفته رئيسا لها، وعليه لن تقدم على أي خطوة عملية دون مشاركتة المباشرة، وهو ما يعني أن هناك اعتبارات عدة ستحكم عمل اللجنة، وبالتالي تنفيذ تلك القرارات ذات "الأهمية الاستراتيجية"..

من يريد العمل على "تمكين دولة فلسطين" عليه ان يحدد "آليات العمل الضرورية" لتنفيذ ذلك، والعمل على بلورة "صيغ" كيفية تطبيق "تمكين دولة فلسطين" من العمل في الضفة والقدس وقطاع غزة، وتوفير سبل النجاح الوطني، ليس فقط في مواجهة "العدو الوطني القومي"، الذي تمثله دولة الكيان العنصري الفاشي (اسرائيل)، بل في الشأن الداخلي الفلسطيني، حيث "تمكين دولة فلسطين" يفترض ان يترجم عمليا برؤية تنفيذية داخل قطاع غزة، في ظل الانقسام الذي عاد ليتعمق بفعل تصرفات طرفي المصيبة الوطنية..الى جانب كيفية التعامل مع القدس بصفتيها السياسية - القانونية والانسانية.

وارتباطا، بعملية "التمكين"، دعا المجلس "تعليق" الاعتراف باسرائيل الى حين اعترافها بدولة فلسطين، وهذه خطوة تأخرت كثيرا، ولكن ليست تلك المسألة الآن، بل ان ذلك الأمر يتطلب قرارا علنيا وينشر بشكل رسمي، أن منظمة التحرير قررت "تعليق الاعتراف باسرائيل وفقا لاتفاق أعلان المبادئ عام 1993"، الى حين أن يصبح اعترافا متبادلا بين "دولتي فلسطين واسرائيل"..رسالة يتم ارسالها بشكل رسمي الى الأمم المتحدة والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي والادارة الأمريكية وخارجية الكيان الاسرائيلي نفسه..

المسألة ليس ان تقول قررت، لكن الأهم هو أن تنفذ ما قررت وبغير ذلك يصبح الكلام بلا أي قيمة سياسية ولا قانونية وغير ملزم لأي كان..

وفي سياق "تمكين دولة فلسطين" وإنهاء الاحتلال، أعاد المجلس التأكيد على ما قرره قبل 3 سنوات، من حيث فك الارتباط الاقتصادي ووقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، ولا يحتاج ذلك تأكيدا أنه هاتين المسألتين تحديدا هي "الأكثر تشابكا وتعقيدا"، وتحتاج صياغات عملية لكل منها، وكيفية تنفيذها..

الحديث عن "الانفكاك الاقتصادي والتخلص من اتفاق باريس"، يتطلب آليات عمل واضحة لأن التطبيق يرتبط أيضا بالمواطن الفلسطيني، وسبل منع البضائع الاقتصادية الاسرائيلية، بين المنع الرسمي والمقاطعة الشعبية، واقرار قانون خاص يرتبط بمفهوم المنع والمقاطعة..

أما التنسيق الأمني، والذي لا يوجد أي مؤشر حقيقي أو جدية في وقفه، خاصة بعد "فضيحة عملية جنين"، حيث اختفت الأجهزة الأمنية من الشوارع رغم انها في منطقة "أ" وفقا للتصنيف، غياب الشرطة الكامل واختفاء أجهزة الأمن من شوارع المدينة والمخيم، كشف عمق "التنسيق الأمني" بين سلطات الاحتلال وسلطة عباس..ولكن لنعتبرها "سقطة سياسية وأخلاقية"، فهل تعلن أجهزة عباس رسميا، وعبر مؤتمر صحفي بحضور أركان المؤسسة الأمنية، اعلانا صريحا بوقف كل أشكال التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال..وتعتبر أي اتصال أو تنسيق معها يمثل "اتصالا مع عدو" يستحق المحاسبة..

وبلا اي سؤال عن كيف وهل ولما، سنعتبر كل ما يقال "صادقا"، وأن قوات الرئيس وأجهزته ستتحرك باسلحتها، وموكبه اليومي دون أي تنسيق مع "العدو"، لكن قبل كل هذا يجب أعلام الشعب كيف سيكون وما صلته بالتنسيق المدني..

وفي سياق ما دعا وقرر المجلس حول المقاطعة العالمية لاسرائيل، هل ستقر "التنفيذية" كيف لها ان تتعمال مع المؤسسات الخاصة بتلك المقاطعة، وهل يستضيف الرئيس عباس قادتها، أو أن تفتح سفارات وممثليات فلسطين لها ..سنرى!

ولكي لا يقال أن "المجلس المركزي قال كلمته ومشى"، وأذهبوا أنتم وشأنكم، هل يقدم الرئيس عباس بعد عودته "الميمونة" الى المكان "الأكثر ديمقراطية"وفق اعلانه أمام المركزي، مقره العامر، بعقد اجتماعات مكثفة لبحث آليات تنفيذ قرارات المجلس المركزي، ام ان وقته سيبقى بلا "فراغ" لها..

بالمناسبة يمكن تكليف "لجنة خاصة" برئاسة عضو تنفيذية تضم شخصيات تمثيلية لكل من قرارت التي تتطلب التنفيذ..شخصيات جدية دون مشاركة من "أعضاء لجنة الكلام"..وليتها تضم ممثلي عن الكل الوطني اختصاصا وليس تمثيلا "فئويا"!

جدية القرار ليس في نصه..لكن في آليات عمله، وغير ذلك سنقول لكم "بلوها واشربوا ميتها"..

ملاحظة: ما أعلنه الجنرال غيورا آيلند، مستشار "الأمن القومي" في الكيان، بالعمل على انشاء "دولة غزة"، رسالة الى حركة حماس قبل أن تكون لعباس وشلته..لا تستخفوا بما يدور من حواليكم لتكريس "الفصل الوطني"!

تنويه خاص: زيارة العالم ورجل الأعمال الفلسطيني عدنان مجلي الى قطاع غزة، للمرة الأولى، هل هي زيارة "تعارف سياسي" مع حماس "، ام زيارة "تعارف سياسي" لقطاع غزة!

قرارات المركزي..التباس سياسي وزمني!

كتب حسن عصفور/ أنهى المجلس المركزي لمنظمة التحرير دورته، التي "عقدت" كراهية في المكان والزمان لفرض وقائع "إنقسامية فلسطينية"، دون أن تبذل قيادة فتح ورئيسها أي جهد حقيقي كي يتم صناعة "فعل وطني مشترك"، بحضور حركتي حماس والجهاد كقوى مركزية فلسطينية، لا يمكن لأي قرار مهما كانت ثوريته أن يرى النور دون مشاركتهما الفعلية، سواء بحكم التأثير الشعبي، أو بحكم الواقع القائم في قطاع غزة..

ومع هذه النقيصة السياسية "غير العفوية"، فما كان من دورة وبيان، ما يمكن التوقف أمامه، خاصة القرارات التي صاغها البيان الختامي للدورة 28 15 يناير 2018، حيث ان المجلس المركزي، أعاد التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارته السابقة في دورة 27 عام 2015، التي أوقفها الرئيس محمود عباس رهانا كاملا على الإدارة الأمريكية، ورهن قرار المنظمة وفقا للموسيقى الأمريكية، متغافلا

أن قرارات المجلس ملزمة له ولكل الإطر، لكنه مستغلا الانقسام، فواصل "خطف المنظمة" لحسابه الخاص..

وكي لا يلدغ ("الفطن السياسي" من أفعى عباس مرات)، من المهم قراءة ما كان من قرارات اشارت الى وقف التنسيق الأمني وتحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، بما فيها العلاقة الاقتصادية، واعتبار المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو منتهية، والانتقال من السلطة الى مرحلة تجسيد الدولة..وتكليف اللجنة التنفيذية سحب الاعتراف بدولة اسرائيل الى حين الاعتراف بدولة فلسطين..مع التذكير بتقديم ما يجب للمحكمة الجنائية الدولية بما فيها "العدوان على قطاع غزة".

لعل تلك القرارات الأبرز والأهم، والتي يمكن إفتراضا انها العناوين الأهم للعلاقة المستقبلية مع دولة الكيان، مع قرارات شأن داخلي والمصالحة والوضع العام، لكن جوهر المستقبل السياسي للمشهد الفلسطيني يبدأ من رسم رؤية واضحة للعلاقة مع دولة الاحتلال..

انتهاء المرحلة الانتقالية لإتفاق أوسلو

لعل الحديث في هذه المسألة يحتاج الى "تدقيق سياسي" من اللجنة التنفيذية، بصفتها المكلفة بتنفيذ القرارات والتوصيات للمجلس المركزي، وهنا هل هناك وضوخ للعلاقة بين انتهاء المرحلة الانتقالية وتجسيد دولة فلسطين، لو هناك ارتباط يصبح الحديث ليس عن المرحلة الانتقالية فحسب، بل الحديث عن مجمل العلاقة باتفاق أوسلو واعتباره بات "كادوكا سياسيا"، وعليه تصبح أي علاقة مستقبلية مع دولة الكيان الاسرائيلي عبر دولة فلسطين، بما فيها اي قضايا تحتاج الى "تسويات سياسية"، وليس الى "مفاوضات سياسية"، مع اعتبار "مواضيع الحل النهائي" التي اشار لها اتفاق أوسلو لم تعد قائمة، حيث قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 وضع حدا نهائيا لبعض مواضيع مفاوضات الحل النهائي، وتبقى فقط مسألة العلاقة مع الكيان وتلك مرهونة بالاعتراف، وربما يتطلب الأمر بعض "ترتيبت خاصة" لتسويات حدودية، لرسم الطريق الرابط بين الضفة والقطاع، عبر ممثلي الدولتين..ومسألة القدس بكل مكوناتها، إذ ان أوسلو تحدث عن "القدس" دون تقسيم شرقية أو غربية من اجل أن تكون أي مفاوضات حولها مستندة الى قرارات جمعية عامة ومجلس أمن..

التنسيق الأمني

أن يكرر المركزي، التأكيد على وقف التنسيق الأمني وتحديد العلاقة مع الكيان، فتلك مسألة جوهرية بكل معنى التعبير، وهي خطوة مركزية لفصل سياسي حقيقي لاشتباك وتداخل بين "الكيانية الفلسطينية القائمة"، ودولة الاحتلال بأدواتها كافة، وكانت المطلب الأساس لفك "الارتباط" بمرحلة سابقة والانتقال الى مرحلة جديدة، خاصة بعد عام 2012 بقبول دولة فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة..

الحديث عن وقف التنسيق الأمني عبر بيان المركزي، لا يمنحه أي مصداقية أو جدية، استنادا للماضي الذي كرره البيان الحالي، ما لم يعلن بوضوح حل كل اللجان التي ترتبط بمفهوم التنسيق الأمني، وإنهاء أي مظهر من مظاهرها، مع تحديد شكل العلاقة المدنية وبأي صيغة وضمن أي آلية، كي لا تصبح "سريا" هي "آلية تنسيق أمني من الباطن"..

وضع رؤية لكيفية التعامل مع حركة الرئيس محمود عباس داخليا وخارجيا، وتحرك قوات الأمن بكل أذرعتها، وحركة السلاح الرسمي الفلسطيني..

وهل هناك تصور لمواجهة مع قوات الاحتلال لو أنه حاول الاعتداء على "استقلالية القرار الأمني الفلسطيني" في المناطق التي تقع تحت المسؤولية الأمنية الفلسطينية كاملا..وكيف سيكون التحرك نحو المناطق التي كانت تسمى منطقة "ج أو سي" في الضفة المحتلة..

تجسيد دولة فلسطين

بعيدا عن "التأخير المتعمد" لعباس وفريقه لذلك القرار كمحاولة لاسترضاء أمريكا، فكانت اللطمات بديلا على الخنوع السياسي، لكن من الملاحظ أن الإشارة الى تجسيد دولة فلسطين، لم يتحدث عن اعتبارها "دولة تحت الاحتلال"، وأن القسم الجنوبي منها (قطاع غزة)، ورغم انه ليس تحت الاحتلال المباشر الا أنه تحت الحصار، ما يمنحه أفضلية سياسية كمكان لمتابعة تحرير أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وذلك يحتاج قرار واضح حول مقر رئاسة دولة فلسطين

وأدوات العمل الرسمي للدولة الفلسطينية، وآلية العمل مع فروعها في دولة تحت الاحتلال..

والتجسيد، يتطلب تغييرا كاملا في الدور والمهام والأوراق الرسمية، جوازات سفر وهويات، وتلك ليس مسألة جانبية، فدونها يصبح الحديث عن التجسيد ليس سوى كلام تحريضي لا أكثر..مع يتطلبه رسم خطة عمل لفرض ذلك التجسيد في المناطق اليت لم تكن ضمن حدود صلاحيات السلطة "ج"

العلاقة الاقتصادية مع الكيان

لا يوجد أي فلسطيني لا يعلم حقيقة العلاقة الاقتصادية مع الكيان، وان السوق الفلسطيني محتل تقريبا اقتصاديا يفوق الاحتلال العسكري، ولذا فالمسألة هنا تحتاج صياغة عملية لتلك المسألة، التي تم تناولها مرات سابقة، ودون تفاصيل كيفية وضع أسس تحديد تلك العلاقة، وتركها للمختصين، لكن النقطة التي قد تشكل خطوة هامة، اعتبار المنتج الاسرائيلي في السوق الفلسطيني بضاعة أجنبية بكل معنى التعبير، ضرائبا وفحصا وشروطا..

الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية

أشار المجلس الى تقديم الإحالة حول مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) للمحكمة الجنائية الدولية.

وهنا هل يشمل ذلك تقرير غولدستون، ام بات ماضيا، أم ان الرئاسة الفلسطينية، وحكومتها لديها تقارير حديثة ستعمل على تقديمها كبديل أو تطوير لتقرير أوقف عمله وتنفيذه الرئيس محمود عباس بطلب أمريكي - اسرائيلي منذ سنوات..

الالتباس في مضمون القرارات وآلية تنفيذها السياسي والزمني

لعل تلك العناصر التي يجب فك التباسها من حيث تحديد واضح لمضمونها ووضع آلية تنفيذ عملية مع سقف زمني محدد..دون هذا سنعود ثانية الى ذات المربع وتستمر الحياة السياسية الملتبسة داخليا ومع دولة الكيان..

والسؤال الأهم، هل يعتقد الرئيس عباس والإطار الرسمي الشرعي التمثيلي، انه يمكن تنفيذ أي من الخطوات السابقة دون إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية واعادة العلاقة مع قطاع غزة كجزء من "الشرعية الفلسطينية"، وقبل كل ذلك وضع حد لخطف الشرعية الرسمية من قبل الرئيس محمود عباس، واعادة العمل للمؤسسة بالتوازي مع تفعيل الإطار القيادي الموحد، بمشاركة حماس والجهاد، الى حين اعادة تشكيل جديد للشرعية الرسمية..

دون ذلك نكون في عداد قراء لبيان لا أكثر ولا أقل.

ملاحظة: ذكرى مئوية الخالد جمال عبد الناصر تستحق أن تكون في صدارة المشهد السياسي، بعد أن تأكدت شعوبنا أن موقفه من امريكا ومشروعها العدواني العام في المنطقة هو "اس البلاء"..زعيما رحل وزعيما يعود!

تنويه خاص: اعلام محمود عباس يحتاج الى مقاطعة وطنية، اعلام غريب عن المشهد الوطني العام ومختصر المشهد بعباس وفريقه لا أكثر..لا رأي لفصيل أو شخصية سياسية ليس على "الهوى العباسي"!

قطاع غزة لن يرفع "الراية البيضاء" استسلاما لتجويعك..يا "كبير"!

كتب حسن عصفور/ لا نعرف هل بات الرئيس محمود عباس "سعيدا"، وهو يقرأ (افتراضا ذلك) عن ما يحدث من حالة أنهيار اقتصادي ومعيشي لقطاع غزة، شكاوي من كل فئات المجتمع، عدا "فئة ضالة" تدور في فلكه دون اي حس أو مسؤولية، إنهيار لم يعد سرا، تضج به كل وسائل "اعلام الحديث"، وباتت ملامحه خارج القدرة على الصمت، بعد أن تحولت "فئة" اصابها القهر والطحن الاجتماعي لتبحث عن قوتها اليومي وأطفالها في حاويات "القمامة"..

بالتأكيد، ان البعد الرئيسي لما وصل اليه قطاع غزة من إنهيار حقيقي يكن أولا، وهنا العار الأكبر، في إجراءات من يسمي نفسه رئيس الشرعية الرسمية، ويجول في كل مكن متنعما بميزاتها، مستفيدا الى أبعد حدود الفائدة، هو واسرته

ومقربية وحواريه من تلك "الميزة"، التي أنتجت له "ربحا وفيرا" وأصابت الشعب الفلسطيني وقضينة بمصائب بلا عدد..

اجراءات عباس ضد قطاع غزة، كانت تبحث عن كسر شوكة أهلها مقدمة لفرض حل سياسي غير وطني، ضمن ما يتم ترتيبه علانية لخلق واقع يجبر أهل قطاع غزة قبول أي "حل" يمكن أن يكون "خلاصهم" من كارثة انسانية كبرى، وباتت المسألة غاية في الوضوح، تركيع الى الحد المطلق لفرض حل تصفوي لجوهر القضية الوطنية، الذي بدأ الحديث به وفيه وكشف بعضا منه، امين سر تنفيذية منظمة التحرير صائب عريقات، الذي له شريط مسجل منذ زمن، يتهم عباس بأنه المعرقل الأول لملاحقة اسرائيل دوليا، والعقبة الرئيسية أمام انتقال فلسطين من مكانة لأخرى..

وليست تصريحات مستشار الأمن "القومي" لدولة الكيان" غيورا آيلند عن الدفع بإقامة "دولة حماس" في قطاع غزة، سوى جزء من الخطة التي يعد لها عمليا منذ خروج شارون ن قطاع غزة عام 2005، وكان يعلم تفاصيلها عباس قبل أن يتم تنصيبه "رئيسا" للسلطة بعد أن تم تمهيد الطريق له، بإغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، خلال اللقاء الذي جمع عباس بشارون صيف 1995 في مزرعة مجرم الحرب بالنقب..

متابعة كل ما يحدث نحو قطاع غزة، ليس سوى دفع نحو "الإنهيار الكلي"، وإغلاق كل السبل أمام أهله تحت حصار لا تعرفه أي منطقة سكانية في العالم، ولعل التساؤل الأهم، كيف لهذه المجموعة البشرية لديها كل هذه القدرة من التحمل، بين حصار شامل، وأرهاب سياسي خاص، تمارسه حركة حماس عبر أجهزتها الأمنية، دون أن يرفعوا "الراية البيضاء"، لأي من محاصريه وقامعيه..

الضغط المركب، بين حصار شامل وخنق حريات متواصل، بات جزءا من منظومة تتبلور باشكال متباينة للقبول بـ"إدارة سياسية منفصلة في قطاع غزة"، مبادرات متلاحقة، مستغلة الجوع والحصار والترهيب، لخلق وقائع يرى فيها "الغزي" مخرجا مما اصابه طوال سنوات، تعاظمت منذ قرارات عباس "البحرانية" أبريل 2017..

المخطط الأمريكي يتحدث عن "دولة غزة"، والكيان يعمل ليل نهار لتحقيق "الحلم الصهيوني" في بناء ذلك، وكانت رسالة آيلند هي الأكثر وضوحا، عباس يتحدث عن لا دولة في غزة، لكنه يفعل كل شي ممكن لكي تكون هي "الخيار"، فيما ب نشطت مؤخرا أوساطا في حماس، مستغلة الحصار للترويج لـ"إدارة غزة المستقلة"..

يمكن لأي مسؤول من أتباع "البحبحاني محمود"، ان يدعي بغير ذلك، ويقول كل ما يمكن قوله، لكن واقع الحال السياسي - الإنساني في قطاع غزة، اكثر سطوعا من "تخاريف كلامية".. والفضيحة الأكبر، ان يخرج أحد وزراء حكومة عباس الغزيين، ليعلن بكل "فجور سياسي"، ان الوضع الاقتصادي في القطاع في وضع "ممتاز"، تصريحات أحالته الى موقع السخرية التي يستحقها..

لم نقف أمام قرار أمريكا بخصوص الأونروا، فما فعله عباس من اجراءات علنية وطلبه من سلطات الاحتلال بحصار قطاع غزة، حتى يركع، كان عاملا رئيسيا في قرار إدارة لم تجد سوى الخنوع السياسي من ممثل "الرسمية الفلسطينية"..

قريبا وجدا، سيصبح ما قاله "البحبحاني" "يخرب بيتك يا ترامب"، هو التعبير المتداول لأهل قطاع غزة، "يخرب بيتك يا عباس"..فإنتظرها!

ملاحظة: صمت الرئاسة الفلسطينية وحواريها عن "فضيحة" ما نشر بخصوص "توصيات كيري" لعباس تكشف كم أن المشهد الرسمي بات تائها..عفكرة اللي أنحكى عيب كبير يا "كبير"!

تنويه خاص: حركة المنافسة بتنزيل خدمة الجيل الثالث بعد مساعدة أمريكية في الضفة، وطبعا دون قطاع غزة تمهيدا للفصل، كشفت كمية اللصوصية لشركة الاتصالات..ساعات فقط فضحت المستور..شكلها بدها تعوض ما دفعته ثمنا لـ"صفقة القرن" المالية!

لقاء عمان.. بعد "توتة" ترامب فهل من موقف فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن القدر أحيانا يقدم "هدايا سياسية" مجانية، فالرئيس الأمريكي يعلن في واحدة من أغرب "التويتات الترامبية" على موقع التواصل الإجتماعي بشخصه، أنه سيوقف كل أشكال الدعم المالي عن "الفلسطينيين"، أيام فقط قبل عقد "لقاء وزاري عربي" في العاصمة الأردنية عمان، هي "رمية بدون رام"، حيث لا يتطلب الأمر دراسة وبحث وترتيب لعقد أي لقاء للرد على تلك "التوتية التهديدية"..

"لقاء عمان" سيضم وزراء 6 دول عربية، فلسطين، الأردن، مصر، السعودية، المغرب، الإمارات والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط، كان مقرا ضمن الطريقة العربية التقليدية في ما يعرف بـ"سياسة سنبحث الإستراتيجية"، مستوى الحضور يعكس "الكتلة العربية المؤثرة" في القرار العام، ولهم من القدرة السياسية - الاقتصادية ما يمكنهم من صياغة رؤية عملية فيما سيكون..

اللقاء كانمعدا للرد على قرار ترامب بشأن القدس، فتراكم أمام "لقاء الوزراء والأمين" سلسلة من القرارات التي تتطلب شكلا جديدا من أشكال "الغضب الرسمي العربي"، بعيدا عن السبل البالية في عملية المواجهة، خاصة وأن دولة الكيان وراعيها الرسمي أمريكا، وخلال الانتظار العربي، اقروا فرض "السيادة على الضفة" والكنيست قرارا حول القدس بعدم التنازل عنها في أي تسوية الا بحصول ثلثي أعضاء تلك الهيئة، قراران يمثلان "اعلانا رسميا" بحرب سياسية شاملة، افتراضا أن الضفة والقدس ومصيرهما شأن عربي، واولوية في إطار أولويات بلدان العرب..الى جانب تهديد ترامب بوقف الدعم المالي عن السلطة ما لم تقبل بما يقرر سياسيا، الى جانب ما قالته مندوبته نيكي هايلي بوقف الدعم عن الأونروا..

المعضلة التي قد تمثل "ورقة توت عربية" للهروب من تحديد خطة عمل جادة، ترسل الى بلدي العدوان على فلسطين، الأرض والمقدسات، هو غياب "رؤية فلسطينية واضحة" لما يجب أن يكون، رؤية تتضمن مواقفا وآليات تنفيذية لتلك الرؤية، وعدم الوقوع في ذات المصائب الخادعة الكاذبة، التي حدثت في "قمة النصب السياسي" باسطنبول"..

هل سيذهب وزير خارجية فلسطين، حاملا "تصورا شاملا" للرد الاستراتيجي على "العدوانية السياسية" لتصبح أرضية التحرك العربي، ولأن الوقت كعادته يعمل بسرعة صاروخية خلافا لسرعة "الوقت العباسي"، فالسبت 6 يناير هو اللقاء العربي، فيما عباس ومن معه، سليتقون في لقاء تحت حراب المحتل لتقرير ما وصفوه بـ"خيارات استراتيجية"، لم تعرف ما هي، وكل من يخرج من "بني عباس السياسيين" يقول ما يحلو له، وكأننا في سوق نخاسة الكلام..

أمام "قيادة عباس" ثلاثة أيام عليه أن يتقدم بورقة عمل شاملة لتصبح هي قاعدة التحرك العربي، وأن يقر تلك الخطة عشية الذهاب الى عمان، من خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بصفتها الإطار الرسمي لرسم السياسة العامة وتنفيذها، وأن لا يجلس في مقره "المعزول" عن نبض الشعب، منتظرا يوم 14 يناير كي يلتقي مع من يختارهم بإسم "المركزي" والذي سيكون حضور أي عضو به بموافقة سلطة الاحتلال، وبما يعزز عمليا التنسيق الأمني، الذي تهدد "الزمرة العباسية" ليل نهار أنها تبحث وقفه، فيما قال أحد الكاذبين أنهم أوقفوه منذ زمن بعيد..

إذا لم تقدم "الزمرة العباسية" ورقة عمل شاملة خلال لقاء عمان القادم، لتصبح الرؤية المفترض للعرب، فذلك يعني غياب رد عربي حقيقي الى فترة قادمة، وربما سيتم تأجيل كل شي الى حين وصول نائب الرئيس الأمريكي بينس الى المنطقة هذا الشهر، حاملا معه، ملامح "الصفقة الإقليمية الكبرى"، وعندها يصبح الحراك رهنا لمضمون تلك الصفقة..وبالتأكيد سيجد العرب فرصتهم في عدم تحديد أي موقف عملي وتنفيذي للرد على ترامب ودولة الكيان، بذريعة أن الطرف الفلسطيني لم يقدم "موقفا متفقا عليه"..

هل تكسر "الزمرة العباسية" بلادتها السياسية، وتدرك أن التهديد الأمريكي والإسرائيلي لم يعد مناسبا الرد عليه بتلك الحماقات اللغوية السائدة، خاصة "فتحت أبواب جهنم" و"انهاء عملية السلام" وكل ما يشتق منها من "سقط الكلام"..

لقاء عمان فرصة لا يجب أن تمر مرورا دون رسم رؤية، يمكنها أن تمثل رسالة سياسية حقيقية لواشنطن وتل أبيب..ولو انتهى اللقاء دون ذلك فقل "سلاما يا عشاق السلام"!

ملاحظة: تسريب حديث لأمين عام الرئاسة العباسية، بانهم يدرسون اعادة خط كهرباء اسرائيلي الى قطاع غزة بعد دفع 10 مليون شيكل من الدين المستحق..سريعا نفى الأمين ذلك القول.. النفي أكد المؤكد أن الرئاسة العباسية شريك رسمي في الحصار!

تنويه خاص: من يجد مللا أو قرفا في متابعة الحال الرسمي الفلسطيني، يمكنه أن يقلب لمتابعة "توتيتات ترامب وكيم" من يملك "زرا نوويا أقوى"..تسلية ظريفة في ملف قد يزيل بلدانا وقارات..للتسلية عنوان!

"محاور حماس الجديدة" في خطاب هنية!

كتب حسن عصفور/ في كلمة غابت عنها، كما هي عادة، القوى الفلسطينية وشخصياتها، اي مساحة نقدية لسياسة مضت وقرارات أصابت وأخطأت، ودون مراعاة للقول "الإسلاموي" الشائع دوما في أحاديث العامة بأن "الإعتراف بالخطأ فضيلة"، فيبدو أن "الفضائل" باتت في عالم الغيب السياسي، تحدث رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية..

دون مواربة، كان المتوقع، أن يتناول هنية بشكل أكثر عمقا مسار الأحداث في الآونة الأخيرة، وأن يرسم مسارا سياسيا اكثر وضوحا، لكنه هرب بشكل "ذكي" مستخدما اللغة الخاصة به، غارقا في بحر الحديث العام، لكنه ومع "حركة الهروب من التدقيق السياسي" الذي كان منتظرا، لتقديم "رؤية بديلة جادة حقيقية"، تفتح الباب أمام نقاش وطني ينتقل من مشهد "التيه الى مرحلة أكثر وضوحا"، تطرق اسماعيل هنية الى محاور ثلاثة هي الأهم في الخطاب "متعدد الأطراف الكلامية"..

ثلاث محاور قد تستحق النقاش الوطني، وتحتاج أيضا مزيدا من التقديم من حركة حماس، فهي بما هي ليست عناوين وكفى، بل محاور لرؤية استراتيجية قد تكون "بديلة" لو أحسن لها العمل، والبعد عن سلوك ماض ليس "مشرقا" لمسار حماس، الفلسطيني والإقليمي..

هنية بدأ بمحور إقليمي، عنوانه أن حماس تبحث عن تشكيل "كتلة مقاومة صلبة" لمواجهة المشروع "الأمريكي الصهيوني"، دون ان يبحث في مضمون هذه الكتلة، لا أطرافا ولا برنامجا، بل ولا مكانا، اشار لمحور قد يكون عامود أي خطة للمواجهة مع المشروع العام، ليس ضد فلسطين القضية والشعب، بل ضد المنطقة بكاملها..

الكتلة الصلبة المقاومة، تستحق من حماس توضيحات جادة، كي لا يقال عنه كلام في كلام، في زمن الالتباس السياسي السائد، منذ بدأت أمريكا تنفيذ مشروعها التقسيمي في المنطقة، مستخدمة بشكل اساس قوى "الإسلام السياسي"، وحماس كانت جزءا منه، بشكل أو بآخر..

السؤال الرئيسي في هذا المحور، هل تعلن حماس طلاقا حقيقيا مع كل قوى "الردة السياسية" التي كانت جزءا من المخطط الأمريكي التقسيمي، وأنها غادرت مربعا "تخريبيا"، لبناء "كتلة" تواجه المخطط الأمريكي الجديد..وقبله من هي الأطراف الفلسطينية - العربية والإقليمية التي يمكن لحماس ان تعتبرها ضمن هذه "الكتلة الصلبة"، وما هي "معايير" تعريف تلك الكتلة..

محور حماس الثاني في خطاب هنية، التسمك الكامل بعملية "المصالحة الوطنية"، وأن حماس لن تغادر مربعها مهما كانت الصعوبات التي حدثت وستحدث، ومع قيمة المحور فيما يتعلق بالتمسك بالمصالحة كفعل وطريق، فما غاب عن هنية، هو مراجعة لسلوك سياسي منذ التوقيع في شهر أكتوبر 2017 حتى اليوم..

هنية لم يكلف نفسه، بأن يقف أمام مراجعة لأخطاء أو سلوك خاطئ من حركته، خلال هذه الأشهر، واراد تسويق السلوك الحمساوي، وكأنه "سلوك ملائكي"، من ضحى دون أن يأخذ..والواقع كله غير ذلك بتاتا، فالملائكية إختفت كثيرا عن السلوك الحمساوي، ولا ضرورة الآن لإعادة تسجيلها، لكن السقطات الكبرى

الأخيرة في قمع حراك شبابي كشفت استمرار رفض "الآخر"، فيما كان اعدام برهوم اعلانا أن "الظلامية السياسية" هي السائد..

ختام محاور حماس الثلاثة، في خطاب هنية، دعوته لعقد مؤتمر إنقاذ وطني، خارج الوطن، لمشاركة الجميع لرسم سياسية ومستقبل المواجهة للعدو القومي..

والحقيقة، أن هذه المسألة قد تكون الأكثر حيوية في المرحلة الراهنة، فكرة تستحق كل الاهتمام والتأيدد أيضا، كونها تعيد الاعتبار للتفكير المشترك، بعيدا عن "أي انغلاق سياسي - فصائلي"، محور يجب ان يكون حاضرا في النقاش الوطني في الأيام القادمة، وأن تعمل حماس فورا ببلورة الفكرة لتصبح "مشروعا"، تتقدم به الى كل من له صلة بالعمل العام، على أن يحدد له زمن ليس ببعيد، مع تسارع آليات قوى العدو في الذهاب بعيدا لخطف مشروع وطني وفرض مشروع تهويدي، عبر ملامح الصفقة الأميركية المعدة..

كي لا تبقى محاور حماس الثلاثة في خطاب هنية، ذكرى سياسية عليها المبادرة السريعة بلورة عملية لمتطلبات الضرورة لتلك المحاور، مع أهمية البداية بالمؤتمر الوطني..

بالامكان بلورة مشروع إما ذاتي من حماس، او تشكيل "خلية عمل" من شخصيات متعددة الرؤى الفكرية السياسية لرسم وصياغة هذه المقترحات، وخاصة محور مؤتمر الانقاذ الوطني..

هل تنتقل حماس من مرحلة الكلام الى مرحلة الفعل لرسم آلية للمحاور الثلاثة بعيدا عن العصبوية السياسية..

ننتظر!

ملاحظة: ليس مفهوما أن لا تستغل وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية وكذا الفصائلية، التي بات لديها "أسطول من وسائل التعبير"، وكذا العربية، أمر الفاشي ليبرمان بمنع اذاعة قصيدة لشاعر اسرائيلي عن الفتاة عهد التميمي!

تنويه خاص: جيد أن تعلن اضرابا عاما تعبيرا عن رفض لأمر ما..لكن الأهم أن يكون الهدف منه ليس أن يصبح "عطلة منزلية" بل حدث كفاحي..اضراب الثلاثاء كان يوما "أنيقا في سلميته" "ذكيا في مقاومته"!

عن "مصالحة الترف السياسي".. يتحدثون!

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر مضت، وقبل دخول العام الجديد، طغت حالة من "التفاؤل السياسي" المحقة، بأن اتفاق "التصالح الفتحاوي - الحمساوي" بشهود فصائلي ورعاية مصرية سيكون مختلفا عما سبق، وأن ظروف التوقيع، زمانا ومكانا وبعدا يخلق "قوة ذاتية" غير التي كانت لتنفيذ الاتفاق..

وبداية أخذت حماس مع قيادتها الجديدة، تمنح الكثير من الاشارات التي ساهمت في إشاعة أجواء التفاؤل السياسي، خلافا لحركة فتح، رئيسا وحكومة، التي كشفت انها مصابة بهزال سياسي بعد إستدانتها التعبير الإخواني للهيمنة على مقاليد الحكم والحكومة المعروف بـ"التمكين"، ما خلق إنطباعا بأن فتح تبحث عن بناء مطبات صناعية لعرقلة تنفيذ اتفاق التصالح خدمة لهدف سياسي ما (تمرير مشروع ترامب)..

والحقيقة، ان هزالة الموقف الفتحاوي، ساعد سريعا قوى داخل حماس بأن تعيد "ترتيب أوراقها" لتنقض على البعد التصالحي الذي تسارع داخل حركة حماس، وعلها من المرات "النادرة" في تاريخ الحركة الإخوانية، التي تعلن أطرافا منها عن موقفها المتعاكس كليا مع قيادة الحركة فيما يتعلق بالتصالح، حركة رفض ودعوات تحريضية للخلاص من الاتفاق، والعمل على "إستدعاء" كل ما هو عصبوي وفئوي لخلق جو من "الكراهية الحزبية"، وصلت الى مظاهر تمرد لم يكن لها قدرة عن التعبير بتلك العلانية، لولا انها تملك "مخزونا حاقدا" وأطرافا تغذي مالا وتخريبا عربية وإقليمية خدمة لأمريكا ومشروعها وكراهية لمصر ودورها..

هوان القوى الفلسطينية الأخرى، حضورا وقدرة وأثرا، وتبعية مالية، جعل منها شاهد زور لهذا أو ذاك، تتحدث عن القدرة على الفعل وهي بالحقيقية لا تملك من أمرها شيئا، حتى أنها فقدت "ثقة التواصل" مع أطراف مجتمعية أعلنت حرصها أن لا تعود العجلة الوطنية لزمن "الردة السياسية"، الذي أنتج كل مظاهر الدمار للمشروع الوطني، وقدم أغنى فترة سياسية لخدمة المشروع الصيهوني في فلسطين، مرحلة لم تكن يوما سوى "حلم للفاشية المعاصرة" في تل أبيب، منذ ما بعد عام 2005، زمن هو الأكثر سوادا منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة،

رغم كل ما تعرضت له من "مؤامرات" متنوعة الأشكال، لكنها لم تفرض يوما واقعا سياسيا تدميريا للكيانية الفلسطينية، كما هو "زمن ما بعد الخالد عرفات" (زمن عباس - حماس)..

سلوك طرفي النكبة السياسية، وحواريهما الفصائلية، يضع كل السبل المتاحة لكي تقوم دولة الكيان، لتنفيذ مشروعها الإستيطاني - التهويدي في الضفة والقدس، مقدمة للضم السياسي الرسمية لدولة الكيان، وفرض "واقع كياني" للضفة والقدس، بدأت ملامحه تظهر في الخطة الأمريكية الجديدة، التي أعلنت حكومة تل أبيب، ورأسها السام نتنياهو ،ترحيبها بها قبل الاعلان الرسمي لها..

وقطاع غزة، بما هو هدفا لفرض "حركة فصل سياسي" بدأ عمليا يستعد لتنفيذ المشروع، مع"حركة ألسن رافضة بقوة جدا للمشروع الأمريكي - الاسرائيلي"، و"حركة أرجل" تتسابق للتعايش مع المشروع ذاته، بحركات متعددة المفاهيم..

فتح، تتحدث في الضفة أي شيء، لكنها لم تفعل ما يمكنه أن يمثل أي "خطوة تعطيلية للمشروع التدميري"، وسلوكها السياسي، وخاصة منذ الاصرار الهزلي على عقد المركزي، وخطاب رئيسها الذي بات "ندرة"، الذي حاولت أن تصدره كخطاب "مواجهة"، لكن عملية جنين كشفت كم هي خارج أي بعد عملي لرفض القادم، ورئيسها منذ "خطاب هزل المواجهة" يطوف سائحا سياسيا، دون أن يقدم على أي عمل يمكن ان يربك الموقف الأمريكي، حتى لم يكلف ذاته أن يض‘ أسس ما تحدث عنه وما صدر من قرارات في إطار تنفيذي..

حماس، أكدت، في الأيام الأخيرة كل ما كان شكوكا من سلوكها، وأن قوى "الردة السياسية" بداخلها لا زالت تتحكم في صياغة المسار العام، وأحداث قمع الحراك الشعبي و"إعدام الميت برهوم"، كشفت حقيقة الموقف، بأنها لا تزال بعيدة عن السياق التصالحي العام..

الحديث عن المصالحة، أصبح لدى طرفي النكبة حديث ترف سياسي مخصص لـ "الرحلات السياحية" في هذه البلد أو تلك..

أمريكا بدأت عمليا بتصدير خطتها لتكريس المشروع التهويدي شمال "بقايا الوطن"، وعزل جنوبه وفرض واقع خاص لقطاع غزة، دون أن تجد أي فعل

فلسطيني حقيقي لمواجهة حركة التنفيذ تلك، بل العكس تماما تعمقت "حركة الردة" من طرفيها، وكأنهما أدوات مساعدة لخدمة ذلك المشروع المعادي..

فتح وحماس والحواري الفصائلية، سلكوكم ومواقفكم هي خدمة ذاك المشروع المعادي، فهل تحدثون "المعجزة السياسية" لهبة غضب جدية ويعاد قطار التصالح للسير بسرعته القصوى، بل أكثر، كي يمكنه عرقلة ما بدأ تنفيذه، أم يكتفي كل طرف بتصدير الاتهام للطرف الآخر..تكتفون بـ"الشتم المتبادل لتفوز دولة الكيان بالإبل!

ملاحظة: صمت الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح الرسمية عن إدانة قيام قوات الاحتلال بإغتيال أحمد جرار واقتحام جنين المدينة والمخيم، وعدم اعلان أحمد شهيد ورفض الاتصال بأهله هاتفيا من رئيس فتح تؤكد أنها جزء من تنسيق العملية!

تنويه خاص: الزهار اعتبر ترامب غير متزن..بالك يا أبو خالد قادة المصيبة التي يعيشها أهل فلسطين "قمة الإتزان"..شو رأيك نعمل تبادل، نصدركم لأمريكا ونستورد ترامب..أكيد حال البلد حيكون أفضل بما لا يقاس!

مطاردة ساخنة لرافضي "النقاب الأمريكي الاقتصادي" في بيت لحم!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام، والأخبار تتناثر عن عودة الظهور الأمريكي في الضفة الغربية، عبر لقاءات متعددة الأشكال، لكنها لبست "النقاب الإقتصادي"، هروبا من "الخدعة الكبرى" التي أطلقتها المؤسسة الرسمية الفلسطينية.

الظهور الأبرز، كان للمبعوث الرئاسي الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط، غرينبلات، حيث أعلن مكتبه عبر بيات صحافية عن مسامهته ودوره الخاص في إنجاز بعض "الخدمات الاقتصادية" بين السلطة ودولة الكيان، منها اطلاق خدمة الجيل الثالث للإنترنت في الضفة، وترتيب لقاء بين الوزير الأول رامي الحمدالله ووزير مالية الكيان موشيه كحلون (مع فضيحة خاصة أنها ستكون في مكتب وزير الكيان)..

ومع اعلانات غرينبلات، التي لم تجرؤ سلطة عباس على نفيها، قام وفد أمريكي بزيارة الى الغرفة التجارية في بيت لحم، نظمته القنصلية الأمريكية بالقدس، لبحث "برنامج هو جزء من المساهمة الامريكية طويلة المدى لخلق فرص اقتصادية للفلسطينيين".

بيان القنصلية يكشف مبدئيا، وجود حركة اتصالات رسمية بين السلطة والادارة الأمريكية، عبر الباب الاقتصادي، بمسميات مختلفة، رغم انها تعلم يقينا أنه لا "نشاط أمريكي اقتصادي" دون هدف سياسي، كما ان الموقف هو مقاطعة الادارة الأمريكية، وليس جانب من الادارة الأمريكية، ما لم تعلن رئاسة السلطة توضيحا انها تقتصر المقاطعة على شخص الرئيس الأمريكي ترامب مثلا..

ما كشف زيف ودجل موقف السلطة من العلاقات مع واشنطن، قيام مجموعة من شباب بيت لحم، غالبهم من أبناء حركة فتح (أي تنظيم الرئيس عباس وليسوا معارضة مندسة مثلا)، بالتصدي للوفد ألأمريكي وقاموا بقذفه بما يمتلكون من "وسائل بدائية"، منها القذف بالأحذية (يبدو أن هذه تفتح جروح عند عباس حيث كان المشهد مماثلا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني مارس 2003، عندما حاصرته مجموعة وأيضا من ابناء فتح وقذفته بالأحذية)..

الشباب الفلسطيني، تعامل مع الوفد الأمريكي حسبما قرأ وسمع من رفض أي اتصال مع الادارة التي أزاحت القدس ومنحتها "عاصمة أبدية للكيان"، تعاملوا وفقا لما وصل اليهم أن لا علاقة مع هؤلاء حتى يتراجع ترامب عن قراره، لذا خرجوا بكبرياء وطني لطرد من اعتدى على أحد مكونات "الشرعية الوطنية"..

ولكن، كان ما ليس بحسبان رافضي الوفد الأمريكي، حيث أصدرت رئاسة السلطة بيانا وصفت ما حدث، بأنه خروج "عن الأخلاق والأصول الفلسطينية"، وكأن القادمين حضروا كـ"ضيوف خاصيين" لشرب القهوة العربية أو وليمة غذاء شخصية، وليسوا في مهمة سياسية ضمن برنامجج محدد..

ليت الأمر توقف عند بيان "معيب"، لكنه انتقل الى إصدار محمود عباس بصفته "القائد العام" لقوات الأمن باعتقال ومطاردة كل من اشترك في حادث الطرد ورفض حضور الوفد الأمريكي..

من مفارقات اللقب العباسي، لم نقرأ يوما إصداره أي أمر أو قرار للتصدي لقوات الاحتلال التي تغتال وتعدم وتحرق وتهين وتنسف وتدمر وتخرب ما يمكنها تخريبه، حتى يوم أن أهانته شخصيا ودخلت الى منزله الخاص، لم يبنس بحرف، وصمت صمت القبور الى أن قام نتيناهو بفضح الأمر بصيغة تقديم "إعتذار خاص" الى "أبو مازن" حول ما حدث في بيته..

لو ان عباس اكتفى ببيانه رفضا لموقف شباب وطني عارضوا الحضور، لكان الأمر يمكن أن يفهم في سياق ما، رغم ان تصرفهم هو تعبير عملي لقرارات المجلس المركزي، التي لا زالت حبيسة أدراج مقر المقاطعة وقد لا ترى النور ابدا..

أن يذهب الأمر لاعتقال معارضي السياسية الأمريكية وأدواتها فهنا تكمن الحقيقة، بأن المعارضة تقتصر على جانب واحد، بعدم اللقاء العلني مع ممثليين بارزين من الادارة الأمريكية..

المسألة التي لا يدركها الرئيس عباس، ويبدو أنه لن يدركها ابدا، ان واشنطن لم تعد تقيم له وزن سياسي مهما حاول أن يفعل، بعد أن قدم لهم "تنازلات جوهرية" بخصوص التهويد في الضفة وتهويد البراق ساحة وحائط وتبادل أراضي بما يفوق الـ7%، ومنح مسؤولية الأمن العام في المستقبل لغير الفلسطيني، تنازلات قدمت بلا أي "ثمن سياسي"..

ما حدث في بيت لحم محطة كاشفة للحقيقة الغائبة..أن لا مواجهة جادة مع أمريكا وبالتالي مع دولة الكيان..ولنا موعد مع أول لقاء لـ"تنفيذية منظمة التحرير"، وسنرى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه!

ملاحظة: غزة تنتفض في وجه تطبيق قرار "ضريبة القيمة المضافة"، خاصة سرعة التنفيذ من شركة الاتصالات صاحبة صفقة العار الكبرى مع مكتب الرئيس عباس..هل لأهل القطاع أن يلقنوا هذه الشراكة درسا وطنيا خاصا..ليش لأ!

تنويه خاص: رحل القيادي الحمساوي عماد العلمي، لعله أول قيادي في حماس يتخلى عن مناصبه دون أن يفقد مكانته في التقدير الخاص..رحل عماد مشيعا بمحبة شبه جمعية ممن عرفوه..سلاما يا عماد!

"مفارقة عباسية": مات أوسلو وعاش"التنسيق الأمني"!

كتب حسن عصفور/ أصدر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ28 بتاريخ 15 يناير 2018، بيانه السياسي، واستنفرت "الآلة الاعلامية العباسية" لتروج أن المرحلة المقبلة ستشهد "ثورة" في العلاقات مع دولة الاحتلال، وأن القرارات التي جاءت في البيان تأكيد على الولوج نحو "عهد جديد" من المواجهة، وأن ما كان لن يعود، وكل ما جاء في البيان هو قرارات للتنفيذ..

ورغم المعرفة التفصيلية بحقيقة قيادة عباس، ومواقفه السياسية، وعدم قدرته على تنفيذ أي من قرارات المجلس المركزي، وسيتعامل معها كما تعامل مع كل قرارات "الأطر الرسمية" الفلسطينية، واستخدامها للدعاية ليس إلا، لكن البعض، وامام "مخاطر المشهد السياسي"، كان له رأي أن "الصبر قد يكون مفتاح الفرج السياسي مع عباس وفريقه"، خاصة وهو الذي قال "يخرب بيتك يا ترامب"، العبارة التي إعتمدها فريقه دليلا على "التغير الكبير"!..

وكان الهدوء والتعامل الايجابي مع تلك القرارات، بدلا من الذهاب في كشف "الخداع" فيما صدر، وانها لن تكون سوى قرارات لن ترى النور أبدا وعباس رئيسا، خاصة كل ما له صلة بالعلاقة مع دولة الاحتلال، وأن سلوكه وكل "زمرته السياسية" لن تقامر بأي عمل قد يستفز اليكان، حكومة وأجهزة أمنية وقوات عسكرية، فكل منهم يعلم يقينا أن "الغضب الأمني" للكيان له "تكلفة باهضة الثمن"، لا يمكنهم احتمالها، ليس فقط سحب كل ما لهم من "إمتيازات شخصية وخاصة جدا"، بل قد تفتح "خزائن جهنم الأمنية" عليهم..

ولكن، بعض مريدي عباس يحاولون استخدام تصريحات لوزراء من اليمين المتطرف الاسرائيلي (بيينت وليبرمان) يهاجمون فيها عباس، واحياء بأن عصره قد أنتهى، وكأنها مخطط للخلاص منه، لكونه" عقبة"، دون أن يتساءل هلؤلاء

عن حقيقة "الموقف الأمني" للكيان، وتصريحات قادته، وهم دون غيرهم من يقرر حقيقة العلاقة مع السلطة رئيسا وأجهزة، وليس ساسة لهم حسابات شحصية كما حسابات فريق عباس، حيث يحتفظ كل منهم بطرق ما مع تلك الأجهزة..

قادة الأمن الاسرائيلي، وبعد قرارت المجلس المركزي أعلنوها صراحة، "لتقل ما تريد ولكن ما تفعل هو ما أريد"، تلك هي المعادلة السحرية التي يتم حسابها، وكان الاختبار العملي الأول المعلن خلال عملية إقتحام جنين البلد والمخيم، لمحاصرة "خلية نابلس"، عملية استمرت ساعات طوال، غابت فيها عن المشهد كل أجهزة عباس الأمنية، بما فيها "شرطة المرور" كي لا يحدث أي "تشابك غير محسوب"، عملية فضحت حقيقة قوة العلاقة الأمنية مع المحتل، وان التعامل معه مستمر وكأنه "شريك أصيل"..عملية كشفت كثيرا من مستور العلاقة الخاصة بين "كيانية الاحتلال" و"كيانية عباس"..

قادة الكيان أعلنوا، ان عملية نابلس كانت بتنسيق كامل مع أجهزة عباس الأمنية، وأن الوصول الى الأسماء والمكان كان جزءا من "التنسيق المشترك"، ولم ينبس أي "عباسي" بكلمة حول ذلك..

وأخيرا، قالها محمود عباس نفسه لرئيسة حزب "ميرتس" الاسرائيلي، أن "التنسيق الأمني" مستمر، مع مفارقة سياسية، باعلانه موت اتفاق أوسلو، في البعد السياسي، وما هو قائم "علاقة أمنية خاصة"، تحكمها معادلات خاصة..أو بالأدق "مصالح أمنية خاصة ومتبادلة"..

الاعلان العباسي الجديد، هو توضيح لماذا يهرب عباس من العمل على تشكيل لجنة وطنية، او تكليف اللجنة التنفيذية بوضع آليات تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة، وكيف لها ان تصبح "واقعا" في مواجهة دولة الكيان، محليا ودوليا..

ما كشفه عباس، أمام رئيسة حزب ميرتس، وهي بالأساس ضد استمرار الاحتلال، وقبل استقباله وفدا برلمانيا اسرائيليا بعد رحلته في أديس ابابا، يؤكد المؤكد، أن "العهد البعاسي" لن يجرؤ على المساس بالبعد الأمني في العلاقة مع الكيان، وسيؤكد دوما مقلوته الأشهر أنه "تنسيق أمني ومقدس"، وعلى كل معترض او رافض أن ينتظر دورة جديدة للمجلس المركزي، ولو تطاول أكثر

عليه ان يتذكر مصير خالدة جرار أو "خلية نابلس"، وبالحد الأدنى مصير سلطان أبو العينيين"!

ملاحظة: أوساط حماس تتحدث عن "زيارة" وفد من فتح أو بعض وزراء حكومة رامي بدلا من قادم الى قطاع غزة..التعبير ضار سياسيا وكأن الضفة والقطاع "كيانين" منفصلين..الانقسام قائم لكن القسمة لم تحدث بعد..مش هيك بردويل!

تنويه خاص: بيانات فتح "بتحديد غضبها" ضد ترامب بايام معينة يحيل الغضب وكأنه "حصة مدرسية"..رغم ان المشاركات لا تشكل هزة أو هبة لكن ذلك يقلل كثيرا من قيمتها..فكروا بشي تاني أحسن لو جد بدكوا الجد!

نفي لا يليق بفتح..ورضوخ مهين!

كتب حسن عصفور/ في ليلة الثالث من يناير كشف الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في لقاء تلفزيوني، انه التقى وفد من حركة فتح برئاسة عزام الأحمد عضو مركزية فتح وحامل "كبشة ملفات" (جميعها بلا حل وبلا أمل بحل)، وتحدث كلاما ايجابيا عن اللقاء وعن حركة فتح وما ينتظره منها حول دورها في "هبة الغضب"، بعد قرار ترامب بخصوص القدس..

وطبعا يمكن تماما فهم لماذا تحدث نصرالله عن اللقاء بهذه الطريقة، واسباب الكشف عنه، فهو أذكى كثيرا من اعتباره حدثا عاديا، فأرسل رسالة واضحة لمن يهمه الأمر، سواء لفضح "إنتهازية عباس السياسية"، او أن الحزب يحقق مكاسب سياسية فلسطينية رغم كل شيء!..

صمتت حركة فتح والأحمد صمت القبور بعد كشف نصرالله عن اللقاء، لا تأكيدا ولا نفيا، تجهالته وكأنه في عالم آخر، بينما حاول البعض أن "يتاجر به"، باعتباره إنحيازا من فريق عباس لـ"محور جديد"، لمواجهة ما تشيعه أوساط عباس من ضغوط للعربية السعودية ومصر وغيرها لقبول "صفقة ترامب"، كلام لم يعد سرا بأن كل ما تنشره وسائل اعلام قطر وتركيا مصدره فريق عباس

ومكتبه وجهاز مخابراته، حتى وصل الى اعلان ذلك عبر لقاء تلفزي لأقرب عضو تنفيذية لعباس عن تلك الضغوط وفي تلفزيون فلسطين..

وبعد عدة أيام خرج الأحمد بشخصه، خلال زيارة الى فرنسا وفي لقاء مع تلفزيوين مع قناة عالمية، تفاحر باللقاء مع نصرالله باعتبار أنه تم بناء على طلبه، وانه اشاد بفتح، (لقاء متوفر لمن يرغب الاستماع لما قاله الأحمد صوتا وصورة)..

ليس سرا القول أن بدايات تأسيس حزب الله كان دعم حركة فتح والخالد ابو عمار، في أطار سياسة تعزيز قوى مواجهة العدو الاسرائيلي، ومعلوم جيدا أن غالبية مؤسسي حزب الله كانوا ضمن تنظيم فتح في الساحة اللبنانية، بل أن مرشدهم الروحي حسين فضل الله كان عرفاتيا بامتياز، لذا هجر الحزب عندما تطاول الحزب لاحقا على الخالد لاحقا، بناء على تعليمات من إيران وانحيازه لموقف مناهض له، رغم المواجهة الكبرى بعد قمة كمب ديفيد 2000، حيث جاهر محور ايران سوريا والحزب في حينه بموقف عدائي غريب من الشهيد المؤسس أبو عمار..

المفاجأة المدوية، جاءت بقيام وكالة عباس الرسمية "وفا" يوم 10 يناير 2018 (اسبوع بعد حديث نصرالله)، بنشر بيان منسوب الى الأحمد ذاته، ينكر كليا حدوث أي لقاء بينه وبين نصرالله، وليته توقف عن حدود هذه المهزلة، لكنه اراد أن يغطي عورته بالهجوم على وسائل الاعلام وطالبها بتحري الدقة عند النشر..

النفي الأحمدي، جاء بعد الاعلان عن اتصال جرى بين الملك السعودي سلمان والرئيس محمود عباس، ولم يكن الامر بحاجة لكثير من التفكير ليعرف سبب ذلك البيان العار من الأحمد، الذي نشره دون تدقيق حتى في الصياغة..

الفضيحة الكبرى، ليس ان تنفي ما لا يمكن نفيه، ولا أن تتهم وسائل الاعلام بأن تتحرى الدقة فيما تنشر، لكن كان ينقصه ان يقول أن ما نسب له صوتا وصورة معترفا باللقاء كان "هاكرز دحلاني"، ومخطط ترامبي وعممل صهيوني للنيل من "صمود الرئيس عباس الاسطوري" في وجه المخطط التصفوي للقضية والذي يقف الرئيس رمحا له..

يااااه يا فتح، هل يعقل مثل هذا البيان الذليل سياسيا وأخلاقيا، هل يعتقد عباس أن مثل هذا البيان العار سيقنع الرياض بانه صادق، أم هو تأكيد أن الكذب هو الثابت..

كان أشرف كثيرا لفتح التاريخ والمكانة والدور، أن تعلن أنها التقت الأمين العام لحزب الله ضمن لقاءات ما بعد قرار ترامب، وايضا بما للوجود الفلسطيني من حساسية سياسية في لبنان، وأن اللقاء لا يمثل بحال من ألأحوال "نقل البندقية من كتف الى كتف" وأن "فتح" لها موقف واضح من السياسة الايرانية في المنطقة، وأن العلاقات مع ايران وحزب الله تجمعها مبادئ واضحة، لا يمكنها الضرر بأي دولة عربية..

أن تقول الحقيقة أشرف كثيرا من رضوخ مهين وكاذب ايضا، لأن الإعتراف باللقاء كان صوتا وصورة ولمحطة عالمية، فهل يظن عباس انه بهذا البيان الذليل ستصدقه العربية السعودية، او اسرائيل أو واشنطن، او أي دولة طلبت منه توضيحا..

النفي كشف أن الصدق السياسي ليس جزءا من تفكير هذه الزمرة، التي باتت تمثل عارا وطنيا بكل ما أفعالها التي ساهمت بتهويد الضفة والقدس والبراق حائطا وساحة..وعداء بات مكونا رئيسيا لها بالعداء الى قطاع غزة!

فتح صاحبة الانطلاقة الأولى وقائدة الثورة لا يليق بها مثل هذه الأفعال المهينة لها ولتاريخها ودورها، وهل من يكذب بهذه الطريقة يمكنه أن يكون صادقا في أي التزام لاحق..كيف يمكن لآي فصيل فلسطيني بعيدا عن "مصلحة الصندوق المالي" ان يأمن لعباس وزمرته..

لكن من اهان منظمة التحرير وحصل على لقب كرازي وأهان كل قرارات المؤسسة الوطنية،واعتبر تقديم خدماته الأمنية للمحتل والمخابرات الأمريكية "واجبا مقدسا"، ليس غريبا ان يهين فتح التاريخ والمكانة والدور..

بيان العار هذا رسالة الى من يفكر بالذهاب الى المشاركة بـ"مسرحية المقاطعة" يوم 14 يناير..ومن لا يتعظ منه لن يتعظ أبدا..

ملاحظة: تصريحات "الثنائي الصهيوني ألأمريكي" فريدمان وغرينبلات بعد عملية نابلس، تمثل قمة الانحطاط السياسي، لو كان هناك مؤسسة فلسطينية رسمية تمتلك شرفا سياسيا لأعلنت رسميا أنهما "أعداء للشعب الفلسطيني"..وتضعهما ضمن القائمة السوداء..لكن ..أووووف من هاي لكن..!

تنويه خاص: اعلام عبري نشر أن مسؤول أمني فلسطيني قدم "خدمة أمنية" للأمن الاسرائيلي في سياق التنسيق العباسي المقدس..كشف عن المسؤول الحمساوي للعمل العسكري..شكله هالمسؤول العباسي طلعت معلوماته زي مصداقية رئيسه ..مضروبة!

وهم "المواجهة" في غياب المصالحة!

كتب حسن عصفور/ تتسارع حركة فرض عقد المجلس المركزي لمنظمة لتحرير بطريقة خارج كل سياق العمل الوطني ، ودون البحث الآن في مخاطر الشكل والإسلوب لفرض "مجلس" بمقاس خاص، وضمن ظروف خاصة..فالجوهري الذي يستحق البحث استباقا لعقد تلك الجلسة، هل حقا يمكن الحديث عن القدرة على إتخاذ قرارات "إستراتيجية" لمواجهة "الخطر الاستراتيجي"، وفقا للواقع القائم في المشهد الداخلي الفلسطيني بكل أركانه، المؤسساتية أو الفصائلية، بعيدا عن غياب رؤية واضحة لأي من سبل المواجهة، برنامجا وأدوات عمل تنفيذية..

ما قبل الوصول الى عقد المجلس المركزي، بتشكيلته القديمة، التي لا تراعي حقيقة الواقع السياسي بتطوراته الجوهرية، فيما يتعلق بميزان القوى ، وخاصة حركتي حماس والجهاد، أعلن نائب رئيس أركان جيش الإحتلال اللواء غولان، ان الانقسام الفلسطيني يمثل أهم ذخر استراتيجي لإسرائيل، ومنذ أن حدث حققت تل أبيب مكاسب هائلة، تصريحات تختصر القيمة السياسية لمعنى الانقسام، دون ان نفتح باب التحليل الشامل لدراسة كل أوجه مصائبه ونكباته على القضية الوطنية..

ولأن المسألة ليست شكلية، بل هي رافعة أي عمل ممكن، فإن استمرار الانقسام هو الرديف لتغذية المشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني، مهما حاولنا تغليف العبارات بأغلفة زائفة، فالمعادلة واضحة جدا..إنقسام يساوي مكسب تهويدي عام..

ولذا، لا يمكن على الإطلاق أن يكون هناك موقفا وطنيا فلسطينينا حقيقيا وجادا، لخيار مواجهة المشروع المعادي الأمريكي - الإسرائيلي دون أن يبدأ بإنهاء الانقسام الوطني بكل أشكاله ومظاهره، وأن لا يكون حاضرا بأي وسيلة كانت، وتلك أولوية تسبق أي أولوية أخرى..

فالانقسام القائم مستمرا بكل مظاهرة، ولم يتم إتخاذ خطوة حقيقة جذرية يمكن اعتبارها قياسا بأن الحركة تتجه حقا الى كسر تلك المرحلة على طريق قبرها نهائيا، وردم كل آثارها لفتح مسار المعركة الوطنية الكبرى في مواجهة "المؤامرة الكبرى"، التي باتت واقعا سياسيا وليس حديثا سياسيا، بعد قرارات ترامب بشأن القدس والأونروا وكذلك المساعدات المالية للسلطة..وقرارات دولة الكيان برلمانا وتحالفا..

كان التقديرأن تقدم حركة فتح ورئيسها (بصفتهم القيادية التاريخية في الثورة والمنظمة)، على وضع مسألة قبر الانقسام كأولوية على جدول أعمالهم، وأن لاتبقى على الرف انتظارا أو ترقبا، بل كان مفترضا ان ينشغل رئيس فتح بصفته الفصائلية، وكذا بصفته الشرعية بدرجة أساسية في كيفية الخلاص من تلك "الآفة الوطنية"، وسبل تجاوز كل عقباتها، واللوم هنا ليس على حماس بالمعنى العام، فهي ليست قائدة العمل العام، وليست جزءا من "القرار الرسمي" للشرعية الفلسطينية، خاصة بعد أن أعلنت ذلك رسميا، سواء كانت كاذبة فيما تقول أو صادقة نسبيا أو كليا..

كان يجب أن تشهد الضفة الغربية حركة تفاعل لا منتهية بين أطراف المشهد السياسي، بالتوازي مع تفاعل مباشر في قطاع غزة، لمناقشة سبل الخلاص كليا أو شبه كلي من آثار الانقسام، والبدء بقرار رئاسي بالغاء كل الاجراءات غير الوطنية واللا انسانية التي إتخذت ضد القطاع، بعيدا عن اي مبررات غالبها سخيف وشخصي وغير وطني، بل وغير أخلاقي، قرار يعلن أن الجدية باتت

عنوانا للعمل، حيث لا يمكن لأي فلسطيني وطني يمكنه ان يأخذ بصدق أي حديث عن مواجهة مشروع معادي في ظل "إجراءات معادية" لقطاع غزة، وكذا في الضفة الغربية..

كان المفروض ان تقيم الحكومة الرسمية أياما في قطاع غزة، وأن لا تبدو علاقتها بالقطاع كحركة زائرة حتى بات التعبير الإعلامي لأي قادم منها الى غزة تعبير "زائر"، ولم تقف الحكومة عند مغزى التعبير المستخدم، وكأن ما ذكره نائب رئيس الحكومة زياد أبو عمرو، بأن "هناك نظامان منفصلان"، أصبح واقعا يتم التعامل معه وليس الخلاص منه وعليه..

السلوك العام ليس لإنهاء الانقسام حتى ساعته، بل كيفية البحث للتعامل معه بطريقة "ودية" بديلا عن "العدائية" التي سادت سنوات طويلة، ولم يكن بيان الحكومة ثم فتح فيما يخص قضية إعادة خط كهرباء الى قطاع غزة، الذي أظهر المسألة وكأنها " عمل تاريخي نتيجة حرص الرئيس على الحالة الانسانية في القطاع" سوى ترجمة حقيقية لكيفية التفاعل مع قطاع غزة..

أي حرص ذاك الذي يمكن وصفه بأن يعاد بعضا من حق وتتواصل حركة عقاب شاملة دون أدنى حق لاستمرارها..

هل يمكن للرئيس عباس وفصيله فتح ومن يتحالف معها، أن يذهب لمواجهة أي مشروع معاد والواقع القائم هو واقع انقسامي شامل..

هل يعتقد الرئيس عباس ومن معه، ان أي قرار للمجلس المركزي سيكون له أثر وقيمة وقطاع غزة لا زال يعتبر في نظرهم "إقليما منفصلا أو انفصاليا" يأتون لـ"زيارته"، ثم يغادرون، وإجراءات مملوءة حقدا وكراهية..

هل يعتقد الرئيس عباس ومن معه، أن اي قرار للمجلس المركزي كان ما كان ثوريا سيكون له قدرة تنفيذية، وحماس والجهاد بما لهما من اثر في فلسطين، وتحديدا في القطاع سيكون له قيمة فعلية، أو يمكنه أن يتحول الى واقع يحسب له حسابا من صديق قبل العدو..

المسألة ليست "عنترة لغة" ولا بيانات زائفة عن "خطط ثورية"، فما هو أهم من ذلك أدوات التنفيذ والعمل..وغيابها هو غياب القدرة على الفعل مهما خلصت النوايا..

عشية المركزي، على الرئيس عباس لو كان حقا يبحث رؤية وطنية وليس كذبا سياسيا، ان يعلن إنهاءا كليا لكل اجراء خارج القانون تم ضد القطاع وضد كل من خالفه رأي في زمن ركوعه السياسي المطلق لأمريكا وتنسيقه الأعمى مع دولة الكيان ضد الشعب الفلسطيني..ومعها لقاء فوري بحركتي حماس والجهاد لوضع "حل مؤقت" لطبيعة التمثيل في المجلس المركزي على طريق التمثيل في منظمة التحرير، وان يعقد جلسة طارئة للإطار القيادي الموحد قبل جلسة المركزي، لتحدد رؤية المرحلة، حتى لو تأخر المجلس فترة أخرى..

عقد الإطار القيادي رسالة سياسية للكل الفلسطيني، ان هناك إعادة اعتبار للشراكة السياسية، وأن طريق العمل تبدأ من هنا، وأن "خطف الشرعية" مرحلة انتهت، سواء من فتح وعباس أو حماس..وليكن الإطار هو من يرسم الاستراتيجية الوطنية القادمة، ولا ضرر اطلاقا بتأجيل عقد المركزي فترة ما دام عقد الإطار الوطني، ويتم ترتيبات جلسة حقيقية للمركزي بعيدا عن سيطرة الاحتلال .

هل ذلك ممكن الآن وقبل أيام من عقد الجلسة المقررة..نعم وجدا وأكثر حرصا وضرورة وطنية لو اريد حقا بناء جبهة موحدة في مواجهة العدو الموحد!

ملاحظة: تصريحات القيادي التاريخي في حماس د.موسى أبو مرزوق عن عدم امكانية انجاز مصالحة خلال العام الراهن رسالة فشل أي عمل ضد المؤامرة العامة..السؤال كيف يمكن كسر هذا الكلام التشاؤمي جدا!

تنويه خاص: أليس من سبيل للبحث في حل لقضية الحركة من قطاع غزة نحو الخارج عبر الشقيقة الكبرى مصر.معقول يعجز العقل عن خلق ترتيبات ما كي لا يفقد الغزي الفلسطيني أمله أو ثقته بكل ما حوله..من يجتهد حقا سيجد حلا مرضيا!